

## تقرير الحوكمة لعام ٢٠٢٥

### المقدمة:

كجزء من متطلبات الالتزام بنظام حوكمة الشركات المدرجة والكيانات القانونية المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، وكذلك تعليمات مصرف قطر المركزي بهذا الشأن، فإنه يتوجب على بنك الدوحة كشركة مساهمة عامة قطرية مدرجة في "بورصة قطر" الإفصاح عن مدى التزامه بهذا النظام، حيث يؤمن بنك الدوحة بأن التطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات يعد ضرورة لمساعدة البنك في تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى تحسين بيئة العمل الداخلية والخارجية للبنك، وحفظ حقوق أصحاب المصالح، وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بطريقة مثلى.

وقد حرص بنك الدوحة على تعزيز هيكل الحوكمة في البنك بما يتلاءم مع متطلبات نظم الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي في هذا الخصوص، وذلك من خلال:

١. تحديث وتطوير السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة.
٢. تحديث وتطبيق ميثاق مجلس الإدارة واللجان الفرعية.
٣. اتباع أفضل الممارسات المتبعة في دولة قطر بهذا الشأن.
٤. تحديث وتطوير النظام الأساسي للشركة كلما اقتضى الأمر.

نحن في بنك الدوحة كما هو موضح في هذا التقرير، نؤكد أن إعداد هذا التقرير تم وفقاً لتعليمات الحوكمة الخاصة بالبنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي بموجب التعميم رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٢ والمعدل بالتعميم رقم (٢) لسنة ٢٠٢٣ ("قواعد حوكمة مصرف قطر المركزي")، والتشريعات المعمول بها والصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك مدونة حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، ولوائح الطرح والإدراج الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية، وقواعد بورصة قطر، وقانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والمعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١.

ويتضمن التقرير أيضاً تقارير التأكيد المستقل الصادرة عن المدقق الخارجي للبنك بشأن الحوكمة وضوابط التقارير المالية الداخلية (ICFR) كما هو موضح في الملحق (١) والملحق (٢) من هذا التقرير.

واستناداً إلى إجراءات التقييم، يخلص مجلس الإدارة إلى أن البنك ملتزم، من جميع الجوانب الجوهرية، بالتشريعات واللوائح المعمول بها الخاصة بالحوكمة حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

ملاحظة (١): بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠٢٥، أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية مدونة الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("مدونة الحوكمة" أو "المدونة الجديدة") بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥. وقد دخلت هذه المدونة حيز التنفيذ فور نشرها، لتحل محل المدونة السابقة الصادرة بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦. وتم منح الشركات فترة انتقالية حتى ١٧ أغسطس ٢٠٢٦ للامتثال لأحكام المدونة الجديدة. وحتى تاريخ هذا التقرير، فإن البنك ملتزم بمدونة الحوكمة الصادرة بموجب القرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥.



مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه:

الواجبات والمسؤوليات:

إن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن البنك، وعن توفير القيادة الفعالة للإشراف على مجمل الأعمال وتنميتها وتحقيق الأرباح بطريقة فعالة ومستدامة.

تم تعريف واجبات ومسؤوليات المجلس كما هي واردة بميثاق المجلس، وقد تم نشر هذه الوثيقة على موقع بنك الدوحة الإلكتروني، ووضعها بمتناول المساهمين للإطلاع عليها قبل اجتماع الجمعية العامة، إن واجبات ومسؤوليات المجلس متوافقة مع متطلبات نظام الحكومة لهيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي وتغطي المجالات التالية:

- ◀ الاستراتيجية
- ◀ الحوكمة
- ◀ الالتزام
- ◀ إدارة المخاطر
- ◀ نظام الرقابة الداخلية
- ◀ الصلاحيات وتفويضها
- ◀ التدقيق الداخلي والخارجي
- ◀ لجان المجلس
- ◀ قواعد سلوك المجلس
- ◀ هيكل المجلس
- ◀ اجتماعات المجلس
- ◀ متطلبات عضوية المجلس

هذا وقد تم تحديث وتعريف واجبات كل عضو من أعضاء المجلس وتوثيق ذلك كتابياً، كما طُلب أيضاً من كل عضو في المجلس أن يوفر الوقت الكافي للقيام بالواجبات المطلوبة منه.

وفيما يلي الأهداف الرئيسية لمجلس الإدارة كما هي موضحة في سياسة الحوكمة المعتمدة في البنك:

١. اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك، والإشراف على تنفيذها:

- ١.١ وضع الاستراتيجية الشاملة للبنك وخطط العمل الرئيسية، بما في ذلك استراتيجية المخاطر، ومستوى المخاطر المقبول، وسياسة إدارة المخاطر والأداء العام، والسياسات المتعلقة بالمكافآت والحوافز وكذلك السياسات المتعلقة بالمعاملات طويلة الأجل وإدارة مخاطرها بشكل خاص ومراجعتها وتوجيهها؛
- ١.٢ تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للبنك، واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية؛
- ١.٣ الإشراف على النفقات الرأسمالية للبنك، وتملك الأصول والتصرف بها؛
- ١.٤ تحديد الأهداف، ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في البنك؛



- ١,٥ المراجعة الدورية للهيكل التنظيمية في البنك، واعتمادها فيما يتضمن التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بالبنك، خاصة وحدات الرقابة الداخلية؛
- ١,٦ اعتماد دليل إجراءات تنفيذ استراتيجية وأهداف البنك، والذي تعده الإدارة التنفيذية العليا. على أن يتضمن تحديد سبل وأدوات الاتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة، ومن بينها تسمية مسؤول اتصال؛
- ١,٧ اعتماد الخطة السنوية للتدريب والتفقيف بالبنك، على أن يتضمن برامج للتعريف بالبنك، وأنشطته المتعلقة بالحوكمة وفقاً لهذا النظام.
- ١,٨ وضع برامج المسؤولية البيئية والاجتماعية واعتمادها من الجمعية العامة بهدف دعم المشاريع الاجتماعية المختلفة، واعتماد سياسات البنك في مجال حماية البيئة وإدارة مخاطر التغير المناخي، ووضع سياسات وإجراءات ملائمة لتقييم مخاطر التغير المناخي وأثرها المحتمل على أنشطة البنك وخطط أعماله على مستوى مجموعة البنك.
٢. وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها؛
- ٢,١ وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين، ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول البنك ومرافقه، وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة؛
- ٢,٢ وضع نظام الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية، ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور، على أن يتضمن ذلك النظام الأسس الواجب اتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين، وتحديد فترات حظر تداول هؤلاء في الأوراق المالية للبنك أو أي شركة من مجموعته، فضلاً عن إعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها، وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتمادها أو تحديثها؛
- ٢,٣ التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما فيها الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية؛
- ٢,٤ التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصور العام من المخاطر التي قد تواجه الشركة وطرحها بشفافية؛
- ٢,٥ المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية في البنك؛
٣. وضع نظام حوكمة خاص بالبنك، والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة؛
٤. وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة لعضوية المجلس، ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها؛
٥. أن تتماشى السياسات والإجراءات في البنك مع الأنظمة واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية، والتزامها بالإفصاح عن المعلومات للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين؛
٦. اعتماد المعايير والسياسات المنظمة للالتزام بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية، وتعليمات المصرف ذات الصلة والإشراف على تنفيذها.
٧. اعتماد المعايير والسياسات المنظمة للعمل وفقاً لأنظمة أمن المعلومات وتعليمات المصرف بشأن مخاطر التكنولوجيا الحديثة والأمن السيبراني، والإشراف على تنفيذها.
٨. توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون، ويجب أن تشمل الدعوة والإعلان على ملخص وافٍ عن جدول أعمال الجمعية العامة، متضمناً البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده؛
٩. اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها؛
١٠. التأكد من وجود سياسة للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية. التحليل المالي، والتصنيف الائتماني، وغيرهم من مقدمي الخدمات وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية لتقديم خدماتهم بسرعة وأمانة وشفافية لكافة المساهمين؛



١١. وضع برامج التوعية اللازمة لنشر ثقافة الرقابة الذاتية وإدارة المخاطر بالبنك. يتم تنفيذها من خلال التأكد من إدراج هذه المواضيع ضمن الخطة التدريبية للبنك؛
١٢. اعتماد سياسة واضحة ومكتوبة تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء المجلس، وحوافز ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك وفقاً لمبادئ هذا النظام، وبدون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، وعرضها على الجمعية العامة سنوياً لإقرارها؛
١٣. وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة، وعرضها على الجمعية العامة لإقرارها؛
١٤. وضع أسس ومعايير تقييم أداء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا.
١٥. يشكل المجلس فور انتخابه، وفي أول اجتماع له، اللجان المنبثقة عنه، ويصدر قراراً بتسمية رئيس وأعضاء كل لجنة، ويحدد اختصاصاتها وواجباتها وإجراءات عملها.
١٦. بما لا يخيل باختصاصات الجمعية العامة، يتولى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها؛ ويجوز له تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته، وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.
١٧. وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.
١٨. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد المجلس مقترح لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر بنظام الرقابة الداخلية للبنك، على أن يتضمن ذلك المقترح آلية الرقابة، وتحديد مهام واختصاصات إدارات وأقسام البنك، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية.
١٩. أي مسؤوليات أخرى يحددها القانون أو النظام الأساسي أو تعليمات مصرف قطر المركزي أو نصت عليها نظم الحوكمة الصادرة من مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية.

#### البيانات المالية:

يتم إعداد البيانات المالية من قبل الإدارة التنفيذية، ويقوم المجلس بمراجعة وتقييم القوائم المالية للبنك والتصريحات الأخرى قبل الإعلان عنها للمساهمين، هذا ويتم التوقيع على المركز المالي من قبل رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة.

#### تقييم المجلس واللجان المنبثقة عنه والإدارة التنفيذية:

تجرى عملية التقييم الذاتي من قبل المجلس من خلال لجنة التشريعات والحوكمة، حيث يقوم المجلس سنوياً بتقييم أداء المجلس واللجان وأداء الأعضاء.

خلال عام ٢٠٢٥، قام المجلس بإجراء التقييمات اللازمة، وكانت النتائج على الشكل التالي:

الجهة الخاضعة للتقييم	نتائج التقييم
أعضاء المجلس	نتائج تقييم أداء أعضاء المجلس يتوافق مع التوقعات وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك، والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، المناقشات، الأعمال والتوصيات. الخ.
لجان المجلس	نتائج تقييم أداء اللجان الفرعية، يتوافق مع التوقعات وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك، والتي تتضمن: الاجتماعات المنعقدة، حضور الاجتماعات، المناقشات، الأعمال والتوصيات إلى المجلس، الخ.
الإدارة التنفيذية	نتائج تقييم أداء الإدارة التنفيذية مرضية، وفقاً لسياسة التقييم المتبعة في البنك.



المعاملات الجوهرية التي تحتاج إلى موافقة المجلس:

تتضمن صلاحيات مجلس الإدارة الموافقة على التعاملات التالية، على سبيل الذكر لا الحصر:

- الموافقة على التسهيلات الائتمانية التي تزيد قيمتها عن صلاحيات اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- الموافقة على السقوف الائتمانية للبلدان وبنوك المراسلين.
- الموافقة على الاستثمارات التي تتجاوز قيمتها صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- الموافقة على الموازنة التقديرية السنوية للبنك.
- الموافقة على النفقات التي تتجاوز صلاحية اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وعائلاتهم.

مهام المجلس وواجباته الأخرى:

الاستشارات: يجوز للمجلس الحصول على استشارة أي خبير أو استشاري مستقل على نفقة البنك.

الحصول على الوثائق: كما هو محدد في ميثاق المجلس، يجب أن يكون لأعضاء المجلس حرية الوصول/الحصول الكامل والفوري على المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك، كما يجب على إدارة البنك التنفيذية تزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة المتعلقة بقرارات المجلس.

الترشيح: أنشأ البنك نظاماً لترشيح أعضاء مجلس الإدارة، ووفقاً لمسؤوليات وواجبات لجنة الترشيحات والحوكمة، فيتعين عليها أن تأخذ بالاعتبار الشروط والمؤهلات والخبرات الواجب توافرها بالمرشح حتى يكون عضواً فعالاً بمجلس الإدارة، وبالتالي فإن اللجنة تحدد المعايير اللازمة لاختيار أعضاء المجلس الجدد.

البرامج التدريبية: وضع البنك سياسات تتضمن مبادئ توجيهية وتدريبية لأعضاء المجلس الجدد، بهدف تعزيز معرفتهم وضمهم مواكبة آخر المستجدات. وخلال عام ٢٠٢٥ تم عقد دورة تدريبية بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الرشوة والفساد.

الحوكمة: يتم إطلاع المجلس على مستجدات ممارسات الحوكمة من خلال الإدارة ولجنة الترشيحات والحوكمة.

إقالة العضو: إن العضو الذي يتغيب عن حضور (٣) اجتماعات متتالية أو (٤) اجتماعات غير متتالية سوف يعتبر مستقياً من منصبه، إلا إذا تم قبول أسباب غيابه من قبل المجلس، ولعضو مجلس الإدارة أن ينسحب من المجلس بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا كان مسؤولاً أمام البنك، وفي حال فشل عضو المجلس في الوفاء بمسؤولياته، أو تبين وجود أي تضارب في المصالح يؤثر على استقلاليتها، وجب على المجلس أن يتخذ الإجراء القانوني اللازم، بما في ذلك إمكانية إسقاط عضويته وترشيح بديلاً له.

التقييم الذاتي: تم اعتماد النماذج والأدوات اللازمة لإجراء التقييم الذاتي السنوي من قبل المجلس.

المكافآت: يتولى مجلس الإدارة من خلال لجنة السياسات والمكافآت والحوافز، تقدير مكافآت الإدارة التنفيذية، وذلك اعتماداً على مستوى أداء البنك ككل، وعلى مدى تحقيق الأهداف المدرجة باستراتيجية البنك.



قرارات المجلس بالتمرير: أحياناً تصدر قرارات مجلس الإدارة بالتمرير بموافقة أعضاء المجلس، ويتم عرضها على المجلس لإقرارها في الاجتماع اللاحق، وقد تم تعديل النظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بالقرارات التي تصدر بالتمرير للتوافق مع قانون الشركات التجارية.

تشكيل مجلس الإدارة: يتكون مجلس إدارة البنك حالياً من (١١) عضو حسب النظام الأساسي، (٣) أعضاء تنفيذيين و(٨) أعضاء غير تنفيذيين، منهم (٤) أعضاء مستقلين وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة خلال عام ٢٠٢٢ بشأن حوكمة البنوك، علماً بأن الدورة الحالية للمجلس بدأت بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٢٣، وتستمر لمدة (٣) سنوات من خلال الانتخاب في الجمعية العامة العادية للمساهمين.

نورد فيما يلي ملخص عن المؤهلات العلمية والخبرة العملية لكل عضو من أعضاء المجلس الذين تم انتخابهم للدورة ((٢٠٢٣ وحتى ٢٠٢٥)):

١. الشيخ/ "فهد بن محمد بن جبر آل ثاني" ممثلاً عن "شركة فهد محمد جبر القابضة":
  - رئيس مجلس الإدارة.
  - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، غير مستقل.
  - تاريخ التعيين في المجلس: ٣ يونيو ١٩٩٦ (بصفته الشخصية)، و٦ مارس ٢٠١٧ (ممثلاً عن الشركة).
  - المؤهل العلمي: خريج "الأكاديمية الملكية ساندهيرست"، المملكة المتحدة
  - الخبرة: يعتبر من أبرز رجال الأعمال المتميزين في دولة قطر والخليج العربي.
  - الملكية المباشرة: ((٦٠,٤١٤,٢٦١)) سهماً بنسبة ((١,٩٥)) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وكذلك نفس العدد والنسبة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
  - الحضور: حضر (٧) اجتماعات لمجلس الإدارة.
٢. السيد/ "ناصر خالد ناصر عبد الله المسند" ممثلاً عن "شركة العالمية للتجارة والتنمية":
  - نائب رئيس مجلس الإدارة
  - عضو مجلس إدارة تنفيذي، غير مستقل
  - رئيس لجنة الترشيحات والحوكمة، وعضو في اللجنة التنفيذية
  - تاريخ التعيين في المجلس: ٦ مارس ٢٠١٧ كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (بصفته الشخصية)، و١٤ مارس ٢٠٢٣ كعضو مجلس إدارة تنفيذي غير مستقل (ممثلاً عن الشركة).
  - المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس علوم سياسية من "جامعة جورج تاون - قطر"
  - الخبرة: نائب رئيس "شركة الخور القابضة"، ومحلل مالي سابق في "جهاز قطر للاستثمار"
  - الملكية المباشرة: ((٤٩,٦٣٦,٩٤٧)) سهماً بنسبة ((١,٦٠)) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، و((٤٣,٧٦٨,٩٤٧)) سهماً بنسبة ((١,٤١)) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
  - الحضور: حضر (٦) اجتماعات لمجلس الإدارة.
٣. الشيخ/ "عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني" ممثلاً عن "شركة دار الأعمال العقارية":
  - العضو المنتدب
  - عضو مجلس إدارة تنفيذي، غير مستقل
  - رئيس اللجنة التنفيذية
  - تاريخ التعيين في المجلس: ٢١ ديسمبر ١٩٧٨ (بصفته الشخصية)، و١٤ مارس ٢٠٢٣ (ممثلاً عن الشركة).

- ◀ المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة مدنية من الولايات المتحدة الأمريكية.
- ◀ الخبرة: رئيس مجلس إدارة "الشركة القطرية للصناعات التحويلية"، ويعتبر من أبرز رجال الأعمال المتميزين في دولة قطر والخليج العربي.
- ◀ الملكية المباشرة: (( ٢٧,٢٥٨,٩٠١ )) سهماً بنسبة ((٠,٨٨٪)) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ، وكذلك نفس العدد والنسبة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ .
- ◀ الحضور: حضر (٧) اجتماعات لمجلس الإدارة.
٤. الشيخ/ "محمد بن فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني" ممثلاً عن "شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات"
- ◀ عضو مجلس إدارة تنفيذي. غير مستقل
- ◀ عضو في اللجنة التنفيذية
- ◀ تاريخ التعيين في المجلس: ١٤ مارس ٢٠٢٣ (ممثلاً عن الشركة): علماً بأن الشركة عضو في المجلس منذ ٢٧ فبراير ٢٠١١.
- ◀ الخبرة: يعتبر من رجال الأعمال المتميزين في دولة قطر.
- ◀ الملكية المباشرة: (( ٣١,٠٠٤,٦٦٠ )) سهماً بنسبة ((١,٠٠٪)) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ، وكذلك نفس العدد والنسبة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ .
- ◀ الحضور: حضر (٧) اجتماعات لمجلس الإدارة.
٥. السيد/ "أحمد عبد الله الخال"
- ◀ عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، غير مستقل
- ◀ عضو في لجنة الترشيحات والحوكمة
- ◀ تاريخ التعيين في المجلس: ٣ مارس ٢٠١٤
- ◀ المؤهل العلمي: اقتصاد وعلوم سياسية
- ◀ الخبرة: عمل سابقاً رئيس قسم التخطيط الاقتصادي بوزارة الخارجية، وعمل بوزارة الاقتصاد، وسفيراً لدولة قطر في ألمانيا واليابان.
- ◀ الملكية المباشرة: (( ٣٢,٠٣٠,٦٢٠ )) سهماً بنسبة ((١,٠٣٪)) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ، و(( ٣٠,٠٤٥,٧٥٠ )) سهماً بنسبة(( ٠,٩٧٪)) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ .
- ◀ الحضور: حضر (٧) اجتماعات لمجلس الإدارة.
٦. السيد/ "عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن يوسف عبيدان" ممثلاً عن "شركة إدخار للتجارة والمقاولات":
- ◀ عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، غير مستقل
- ◀ عضو في لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية
- ◀ تاريخ التعيين في المجلس: ١٤ مارس ٢٠٢٣ (ممثلاً عن الشركة)
- ◀ المؤهل العلمي: بكالوريوس في هندسة البترول من "جامعة الملك فهد للبترول والمعادن"
- ◀ الخبرة: لديه خبرة طويلة ومتعددة في الهندسة، وحالياً من رجال الأعمال في دولة قطر.
- ◀ الملكية المباشرة: (( ٤٥,٨٦٠,٨٢٩ )) سهماً بنسبة ((١,٤٨٪)) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ، وكذلك نفس العدد والنسبة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ .
- ◀ الحضور: حضر (٧) اجتماعات لمجلس الإدارة.

٧. السيد/ "نايف عبد الله نايف الدوسري" ممثلاً عن "شركة النايف القابضة"  
◀ عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، غير مستقل  
◀ عضو في لجنة السياسات والمكافآت والحوافز  
◀ تاريخ التعيين في المجلس: ١٤ مارس ٢٠٢٣ (ممثلاً عن الشركة)  
◀ المؤهل العلمي: بكالوريوس هندسة في الغاز الطبيعي من الولايات المتحدة، وكذلك ماجستير في إدارة المشاريع من "جامعة جورج واشنطن".  
◀ الخبرة: لديه خبرة طويلة في مجال صناعة الغاز الطبيعي وإدارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي. وحالياً الرئيس التنفيذي لشركة "النايف القابضة" المتخصصة في الاستثمار والتطوير العقاري وإدارة الأصول.  
◀ الملكية المباشرة: (٦٢,٠٠٩,٣٤٠) سهماً بنسبة ((٢٪)) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وكذلك نفس العدد والنسبة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.  
◀ الحضور: حضر (٧) اجتماعات لمجلس الإدارة.
٨. السيد/ "ناصر محمد علي آل مذكور الخالدي":  
◀ عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل  
◀ رئيس لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية.  
◀ تاريخ التعيين في المجلس: ١٦ مارس ٢٠٢٠  
◀ المؤهل العلمي: بكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جمهورية مصر العربية، وماجستير في الإدارة الهندسية من "جامعة جورج واشنطن".  
◀ الخبرة: الرئيس التنفيذي لشركة "قطر وعمان للاستثمار".  
◀ الملكية المباشرة: لا يمتلك أي سهم من أسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.  
◀ الحضور: حضر (٧) اجتماعات لمجلس الإدارة.
٩. السيد/ "عبد الله علي عبد الرحمن العبد الله":  
◀ عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل  
◀ عضو في لجنة السياسات والمكافآت والحوافز  
◀ تاريخ التعيين في المجلس: ١٦ مارس ٢٠٢٠  
◀ المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس هندسة صناعية من الولايات المتحدة الأمريكية.  
◀ الخبرة: شغل عدة مناصب إدارية سابقاً، منها مدير عام "شركة قطر للصناعات التحويلية"، أمين عام مساعد في "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، مدير الشؤون الصناعية بوزارة الصناعة.  
◀ العضوية في المجالس الأخرى: عضو مجلس إدارة "الشركة القطرية للصناعات التحويلية". عضو مجلس إدارة "شركة قطر وعمان للاستثمار".  
◀ الملكية المباشرة: لا يمتلك أي سهم من أسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.  
◀ الحضور: حضر (٧) اجتماعات لمجلس الإدارة.
١٠. السيد/ "ناصر خالد خليفه العتيه":  
◀ عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل  
◀ رئيس لجنة السياسات والمكافآت والحوافز، وعضو في لجنة الترشيحات والحوكمة  
◀ تاريخ التعيين في المجلس: ١٤ مارس ٢٠٢٣

- ◀ المؤهل العلمي: حاصل على بكالوريوس في القانون ودبلوم عسكري من المملكة المتحدة.
- ◀ الخبرة: عضو مجلس إدارة "شركة الخليج التكافلي"، وعمل في إدارة الشؤون القانونية لدى "وزارة الداخلية".
- ◀ الملكية المباشرة: لا يمتلك أي سهم من أسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.
- ◀ الحضور: حضر (٧) اجتماعات لمجلس الإدارة.

#### ١١. الشيخ/ "حمد بن سعود بن محمد آل ثاني":

- ◀ عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، مستقل
- ◀ عضو في لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية.
- ◀ تاريخ التعيين في المجلس: ١٤ مارس ٢٠٢٣
- ◀ المؤهل العلمي: إدارة الأعمال. وبكالوريوس في السياسة والتنمية من المملكة المتحدة
- ◀ الخبرة: مدير "شركة ابتكار الأرض"، والمتخصصة في إنشاء المنازل الحديثة في المملكة المتحدة
- ◀ الملكية المباشرة: لا يمتلك أي سهم من أسهم البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.
- ◀ الحضور: حضر (٥) اجتماعات لمجلس الإدارة.

#### ➤ عضو مجلس الإدارة المستقل:

إن التشكيل الحالي للمجلس يتضمن (٤) أعضاء مستقلين يستوفون متطلبات نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والتعليمات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، حيث لا يمتلك هو أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى بشكل مباشر أو غير مباشر أي من أسهم البنك وغيرها من الشروط المتعلقة بالعضو المستقل . وفي هذا المقام، حصل العضو المستقل - الشيخ/ "حمد بن سعود بن محمد آل ثاني" على تسهيلات ائتمانية من البنك في نهاية عام ٢٠٢٥ ، ولم يتقدم بطلب الترشح كعضو مجلس إدارة للدورة القادمة للسنوات (( ٢٠٢٦ حتى ٢٠٢٨)).

#### ➤ واجبات أعضاء مجلس الإدارة:

يدين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بخصائص العناية والولاء والتزاهة ودعم رؤية البنك الشاملة، وذلك بما ينسجم مع ميثاق المجلس وقواعد السلوك المهني، كما ويقوم أعضاء المجلس أيضاً بممارسة مسؤولياتهم بعلم ودراية لخدمة مصالح البنك، علماً بأن أعضاء المجلس يتمتعون بالمعرفة والخبرات والمهارات المطلوبة.

#### ➤ واجبات رئيس مجلس الإدارة:

- ✓ على رئيس مجلس الإدارة، من خلال تفويض الجهة المعنية في البنك، وضع خطة لتنظيم برنامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة؛
- ✓ تمثيل البنك لدى الغير وأمام القضاء؛
- ✓ إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة، والعمل على تحقيق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح؛
- ✓ التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال، وفي الوقت المناسب؛
- ✓ الموافقة على جدول أعمال اجتماعاته، مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس؛
- ✓ تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة البنك؛
- ✓ إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالبنك وبالمجلس ولجانته لأعضاء المجلس؛

- ✓ إيجاد قنوات التواصل الفعليّ بالمساهمين، والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس؛
- ✓ إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعّالة وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين؛ و
- ✓ إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية أو غيرها في ذلك.

➤ واجبات نائب رئيس مجلس الإدارة:

- ✓ يعيّن البنك نائب رئيس مجلس إدارة وفقاً للنظام الأساسي للبنك، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته.

➤ واجبات العضو المنتدب:

- ✓ الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس وفقاً لأهداف واستراتيجية بنك الدوحة.
- ✓ التحقق من أن المجلس يتلقى في الوقت المناسب معلومات دقيقة وكاملة، لكي يتمكن من اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الرقابة الفعّالة وتقديم المشورة.
- ✓ التوقيع/التصديق على المراسلات والتقارير والعقود، وغيرها من الوثائق نيابة عن بنك الدوحة.
- ✓ الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية والاستثمارات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- ✓ الموافقة على الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية والتفقات في حدود السلطة المفوضة له من قبل المجلس.
- ✓ الإشراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية داخل البنك، بالتنسيق مع الرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة التنفيذية.
- ✓ تزويد المجلس ولجان المجلس بالتقارير المطلوبة، والإفصاح عنها في الوقت المناسب لمراجعتها والموافقة عليها.
- ✓ إبلاغ المجلس من خلال تقارير دورية عن أداء وأنشطة البنك المختلفة.
- ✓ المشاركة في لجان المجلس المختلفة.
- ✓ أي مسؤولية إضافية يُعهد له بها من قبل المجلس/رئيس المجلس.

➤ واجبات عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي أو المستقل:

- ✓ العمل بنشاط على توفير معلومات لأنشطة المجلس على النحو المنصوص عليه في مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة.
- ✓ المساعدة في التخطيط الاستراتيجي وعملية التخطيط للأعمال التجارية والتحدي البناء، ووضع مقترحات بشأن استراتيجية البنك.
- ✓ استعراض أداء البنك بصفة دورية، وتقييم أداء الإدارة من حيث تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها.
- ✓ مراجعة مدى مصداقية وعدالة البيانات المالية، والتحقق من أن الضوابط ونظم إدارة المخاطر سليمة وفعّالة.
- ✓ أن يكون له دور ريادي في تطوير سياسات حوكمة الشركات والامتثال لها.
- ✓ مساعدة المجلس بشكل فعّال بشأن تطبيق ما ورد في تقارير مراجعي الحسابات الخارجيين.



- ✓ المساهمة في المحافظة على مصالح البنك والمساهمين، وخاصة في حالات تضارب المصالح بين الأعضاء التنفيذيين وغيرهم من أعضاء المجلس.
- ✓ أن يكون حاضراً لمقابلة المساهمين إذا كان لديهم مخاوف، والتي لم يكن بالإمكان حلها أو لا يمكن حلها من خلال الاتصال مع رئيس المجلس أو العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي للمجموعة، أو إذا كانت مثل هذه الاتصالات ليست مناسبة.
- ✓ العمل كحلقة وصل بشأن إبلاغ المجلس عن مخاوف المساهمين حيثما تكون قنوات الاتصال الأخرى غير ملائمة.
- ✓ القيام بمسؤوليات إضافية التي قد يُكلف بها من قبل المجلس/رئيس مجلس الإدارة.
- ✓ أن يكون مسؤولاً مسؤولية جماعية عن قرارات المجلس وإجراءاته.
- ✓ المشاركة في اللجان المختلفة بما في ذلك لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية، لجنة الترشيحات والحوكمة وكذلك لجنة السياسات والمكافآت والحوافز.

#### ➤ اجتماعات مجلس الإدارة:

تماشياً مع النظام الأساسي للبنك، تُعقد اجتماعات مجلس إدارة البنك في مقر المركز الرئيسي للبنك أو أي مكان داخل قطر كما يُقرَّرُهُ رئيس المجلس؛ بشرط أن يكون النصاب القانوني مكتملاً، ويُعقد اجتماع المجلس (٦) مرات على الأقل خلال كل سنة مالية، يُقرر عقد الاجتماعات وفقاً لتقويم الأحداث الرئيسية وإغلاق الفترة المالية للبنك، عقد المجلس (٧) اجتماعات خلال عام ٢٠٢٥. كانت على النحو التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الاجتماع
الاجتماع رقم ١	٢٠٢٥/١/١٩
الاجتماع رقم ٢	٢٠٢٥/٢/٢٥
الاجتماع رقم ٣	٢٠٢٥/٤/٢٠
الاجتماع رقم ٤	٢٠٢٥/٦/١٥
الاجتماع رقم ٥	٢٠٢٥/٧/٢٩
الاجتماع رقم ٦	٢٠٢٥/٩/٢٨
الاجتماع رقم ٧	٢٠٢٥/١١/٢٣

#### ➤ مكافآت المجلس:

مع نهاية كل عام، وقبل اجتماع الجمعية العمومية، تتاح المكافآت المقترحة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة للمساهمين من أجل مناقشتها والموافقة عليها. استناداً إلى سياسة المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة، تجدر الإشارة إلى أنه تم دفع مكافآت للمجلس بإجمالي ١٩/٩٠٠ مليون ريال قطري لعام ٢٠٢٤ وذلك خلال العام ٢٠٢٥، أما مكافآت مجلس الإدارة للعام ٢٠٢٥، فلا يزال الأمر تحت الدراسة والاعتماد من قبل الجمعية العامة للمساهمين خلال عام ٢٠٢٦.

#### ➤ الإدارات التابعة للمجلس:

تتمثل الإدارات التابعة للمجلس بأمانة سر المجلس وإدارة التدقيق الداخلي والإدارة القانونية وإدارة الالتزام.

➤ **المستشار القانوني العام لمجلس الإدارة وأمين سرّ المجلس السيد/ "مختار الحناوي":**

التحق السيد/ "مختار الحناوي" ببنك الدوحة خلال عام ٢٠٠٢ كمستشار قانوني لمجلس الإدارة، وتم تعيينه أمين سرّ لمجلس الإدارة عام ٢٠٠٧، ولديه خبرة تزيد عن (٣٨) عاماً، وعمل في مكاتب المحاماة قبل التحاقه بالبنك. السيد/ "مختار الحناوي" حاصل على شهادة ليسانس حقوق من "جامعة عين شمس" عام ١٩٨٧، وعلى دبلوم في القانون عام ١٩٨٨، وفي جميع متطلبات النظام المتعلقة بشغله لهذا المنصب. يقوم المستشار القانوني لمجلس الإدارة بدور أمين سر المجلس، ويحتفظ بجميع وثائق المجلس ويدير جميع الإجراءات المتعلقة باجتماعات المجلس، ويقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس المجلس ومع ذلك، يمكن لجميع الأعضاء الحصول على خدمات أمين سرّ المجلس. السيد/ "مختار الحناوي" لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

➤ **رئيس إدارة التدقيق الداخلي بالإتابة السيد/ "زياد مشعل":**

التحق السيد/ "زياد مشعل" ببنك الدوحة في إدارة التدقيق الداخلي خلال شهر مايو من عام ٢٠٠٣، و عُيّن كرئيس إدارة التدقيق الداخلي بالإتابة خلال شهر نوفمبر من عام ٢٠٢٥، ولديه حالياً خبرة تزيد عن (٢٩) عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة. السيد/ "زياد مشعل" لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

➤ **رئيس الإدارة القانونية السيد/ "فيصل أبو ألفين":**

التحق السيد/ "فيصل أبو ألفين" ببنك الدوحة في الإدارة القانونية خلال شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٩، و عُيّن رئيساً لها بالإتابة خلال شهر يناير من عام ٢٠٢٥، وقد تم تثبيته رئيساً للإدارة القانونية في فبراير ٢٠٢٦، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في القانون. السيد/ "فيصل أبو ألفين" يملك عدد ٧,٠٠٠ سهم من أسهم البنك كما بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

➤ **رئيس إدارة الالتزام السيدة/ "موزة غيث الكواري":**

التحقت السيدة/ "موزة غيث الكواري" ببنك الدوحة خلال شهر مايو من عام ٢٠٢٤ كرئيس إدارة الالتزام، ولديها حالياً خبرة تزيد عن (١٥) عاماً في عدة بنوك، وهي حاصلة على شهادات مهنية متخصصة في الالتزام ومكافحة الجرائم المالية. السيدة/ "موزة غيث الكواري" لا تملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١، ولا تشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

❖ **الإدارة التنفيذية:**

تتمثل الإدارة التنفيذية في البنك من الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائبه ورؤساء الإدارات التنفيذية، وفيما يلي السيرة الذاتية للرئيس التنفيذي للمجموعة ونائبه ورؤساء الإدارات التنفيذية.

❖ الرئيس التنفيذي للمجموعة الشيخ/ "عبد الرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني":

التحق الشيخ/ "عبد الرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني" ببنك الدوحة خلال عام ٢٠٢٢، متولياً منصب نائب الرئيس التنفيذي، وعين رئيساً تنفيذياً للمجموعة خلال عام ٢٠٢٣، ويتمتع بخبرة قيادية في عدة بنوك ومؤسسات مالية مختلفة قبل التحاقه ببنك الدوحة، وهو حاصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال الدولية. الشيخ/ "عبد الرحمن بن فهد بن فيصل آل ثاني" لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

❖ نائب الرئيس التنفيذي السيد/ "ديميتريوس كوكوسبوليس":

التحق السيد/ "ديميتريوس كوكوسبوليس" ببنك الدوحة خلال شهر فبراير من عام ٢٠٢٤ ككاتب للرئيس التنفيذي، ولديه حالياً خبرة تزيد عن (٢٣) عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية وغير مالية، وهو حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال. السيد/ "ديميتريوس كوكوسبوليس" لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

❖ رئيس إدارة الموارد البشرية بالوكالة الشيخ/ "محمد فهد محمد آل ثاني":

التحق الشيخ/ "محمد فهد آل ثاني" ببنك الدوحة خلال عام ٢٠١٣ كرئيس وحدة تمويل، وقد تولى منصب رئيس مجموعة الموارد البشرية بالوكالة خلال عام ٢٠١٧. الشيخ محمد فهد محمد آل ثاني حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة العامة، ويمتلك خبرة مصرفية واسعة ويتمتع بخلفية مهنية في القطاع المالي. و يشغل الشيخ محمد حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة الخليج للتأمين التكافلي حيث يساهم بخبراته في دعم مسيرة الشركة وتعزيز مكائنها في السوق. الشيخ/ "محمد فهد محمد آل ثاني" يملك عدد ١٠٠٠٠٠ سهم من أسهم البنك كما بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١.

❖ رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد السيد/ "بريك علي المري":

التحق السيد/ "بريك المري" ببنك الدوحة خلال عام ٢٠١٥ كرئيس إدارة رقابة الفروع، وقد تولى منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد خلال عام ٢٠١٩، ولديه حالياً خبرة تزيد عن (٣٢) عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية. السيد/ "بريك المري" لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

❖ رئيس إدارة الخزينة والاستثمار السيد/ "فواد اسحاق":

التحق السيد/ "فواد اسحاق" ببنك الدوحة خلال شهر ديسمبر من عام ٢٠٢٣ كرئيس لمجموعة الخزينة والاستثمار، ولديه حالياً خبرة تزيد عن (١٩) عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية، وهو حاصل على درجة الدكتوراة في الاقتصاد. السيد/ "فواد اسحاق" لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).



❖ رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات بالإنيابة السيد/ "فادي فتال":

التحق السيد/ "فادي فتال" ببنك الدوحة خلال شهر مارس من عام ٢٠٢٤ كرئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات بالإنيابة. ولديه حالياً خبرة تزيد عن (٢٨) عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال. السيد/ "فادي فتال" لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

❖ رئيس إدارة الاستراتيجية والتحول السيد/ "بايجو صامويل":

التحق السيد/ "بايجو صامويل" ببنك الدوحة خلال شهر سبتمبر من عام ٢٠٢٤ كرئيس إدارة الاستراتيجية والتحول، ولديه حالياً خبرة تزيد عن (١٩) عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية وغير مالية، وهو حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الحاسوب. السيد/ "بايجو صامويل" لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

❖ رئيس الإدارة المالية السيد/ "أمان الله خان":

التحق السيد/ "أمان الله خان" ببنك الدوحة خلال شهر سبتمبر من عام ٢٠٢٤ كرئيس الإدارة المالية، ولديه حالياً خبرة تزيد عن (٢٠) عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية وغير مالية، وهو حاصل على شهادة محاسب قانوني معتمد. السيد/ "أمان الله خان" لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

❖ رئيس إدارة المخاطر السيد/ "سلمان مصطفى صديقي":

التحق السيد/ "سلمان مصطفى صديقي" ببنك الدوحة خلال شهر فبراير من عام ٢٠٢٤ كرئيس لإدارة المخاطر، ولديه حالياً خبرة تزيد عن (٢١) عاماً في عدة بنوك ومؤسسات مالية وغير مالية، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس من كلية التجارة. السيد/ "سلمان مصطفى صديقي" لا يملك أي مساهمات أو حصص في أسهم البنك كما بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١، ولا يشغل أي وظائف أو مناصب أخرى (بصفة شخصية أو ممثل عن أشخاص معنوية).

❖ مكافآت الإدارة العليا:

يعتمد المجلس في تنظيم عملية تقييم أداء الإدارة العليا على مدى تحقيق الأهداف التي وضعت باستراتيجية البنك، ووفقاً لسياسة المكافأة القائمة على الأداء ونتائج تقييم الأداء والنتائج التي يحققها البنك، يتم تحديد المكافآت والمزايا الإضافية والتي يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة، حيث بلغ إجمالي مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام ٢٠٢٤ والذي تم دفعه خلال عام ٢٠٢٥ ما قيمته ١٣,٤٩٤,٧٠٠ ريال قطري، علماً بأنه سيتم تحديد مكافآت الإدارة العليا عن أداء عام ٢٠٢٥ وفقاً للتعليمات والإجراءات المتبعة بهذا الشأن والحصول على موافقات الجهات المعنية.

#### ❖ فصل مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة:

إن مهام ومسؤولية وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة مفصولتين في البنك، وقد تم توضيح الأدوار والمسؤوليات في الوصف الوظيفي الخاص بكل منهما، ويُحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالبنك، ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضواً في أي من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة الصادر عن "هيئة قطر للأسواق المالية".

#### ❖ تضارب المصالح وتداول المطلعين وضوابط سلوكيات التعامل في السوق ومكافحة الرشوة والفساد:

وضع بنك الدوحة عدة ضوابط لمنع حدوث حالات تضارب المصالح، وخاصة أن البنك اعتمد سياسة تضارب المصالح ضمن سياسات الحوكمة، وذلك لمنع الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار أعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي، أو الموظفين أثناء ادائهم لوظيفتهم بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه هو شخصياً أو تهم أحد أقاربه، أو أصدقاءه المقربين، أو عندما يتأثر أداءه لوظيفته باعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار.

كما اعتمد البنك سياسة لتحديد المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بنشاطات تداول المطلعين وضوابط سلوكيات التعامل في السوق ومكافحة الرشوة والفساد، حيث أن أسهم بنك الدوحة مدرجة في بورصة قطر، وتعد تلك السياسة امتداداً لسياسة السرية وسياسة وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد، وكذلك ترتبط وتتكامل مع سياسات الحوكمة كافةً وبما يتفق مع الأحكام ذات الصلة بقانون الشركات وتعديلاته، ونظام الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية و مصرف قطر المركزي.

#### ❖ التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

يعتبر أي موظف أو عضو مجلس إدارة بشكل عام طرف ذو علاقة عند إجراء عمليات تجارية لبنك الدوحة مع أحد أفراد الأسرة، أو مع أي تجارة يعمل فيها أحد أفراد العائلة.

#### ❖ موافقات التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يتم مراجعتها مسبقاً من قبل مجلس إدارة البنك، ومن ثم يتم عرض المعاملات الكبرى على الجمعية العمومية للموافقة عليها بأغلبية الأصوات في غياب الأطراف ذوي العلاقة؛ وذلك بموجب متطلبات وتعليمات "هيئة قطر للأسواق المالية".

#### ❖ الإفصاح عن تعاملات الأطراف ذات العلاقة:

يقوم البنك بالإفصاح عن الأطراف الهامة ذات العلاقة ومعاملاتهم في بياناته المالية، وكذلك يقوم مجلس الإدارة قبل أسبوع على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بتقديم كشفاً تفصيلياً بالتعاملات والصفقات التي يبرمها البنك مع الأطراف ذات العلاقة.



❖ لجان المجلس:

أنشئت لجان المجلس لمساعدة أعضاء المجلس على القيام بواجباتهم، حيث تم إعداد مسؤوليات وواجبات كل لجنة، كما تم توضيح واجبات وصلاحيات كل منها وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية وممارسات الحوكمة الرائدة.

يوجد لدى البنك (٤) لجان تابعة لمجلس الإدارة على النحو التالي:

- ✓ لجنة التدقيق، الالتزام، المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية
- ✓ لجنة الترشيحات والحوكمة
- ✓ لجنة السياسات والمكافآت والجوائز
- ✓ اللجنة التنفيذية

١. لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية:

العضوية:

- السيد/ ناصر محمد على آل مذكور الخالدي"، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (رئيساً للجنة)، حضر (٩) اجتماعات للجنة.
- السيد/ عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن عبيدان"، ممثلاً عن "شركة إدخار للتجارة والمقاولات"، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل (عضواً)، حضر (٩) اجتماعات للجنة.
- الشيخ/ حمد بن سعود محمد آل ثاني"، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (عضواً)، حضر (٣) اجتماعات للجنة.

الاجتماعات:

تم عقد (٩) اجتماعات للجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية خلال عام ٢٠٢٥.

❖ أهم الواجبات والمسؤوليات:

- ✓ البيانات المالية: مراجعة البيانات المالية السنوية والمرحلية، والتأكد من دقتها واتساقها مع المعايير المحاسبية، ومناقشة نتائج التدقيق مع الإدارة والمراجعين الخارجيين ومعالجة أي صعوبات أو ملاحظات.
- ✓ التدقيق الداخلي: الإشراف على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وكذلك الموافقة على خطط وأنشطة التدقيق الداخلي وضمان استقلاليتهم ومتابعة تنفيذ توصياتهم.
- ✓ التدقيق الخارجي: مراجعة نطاق التدقيق الخارجي وضمان استقلالية المراجعين، وكذلك تقديم توصيات بشأن تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين ومناقشة تقاريرهم بشكل دوري.
- ✓ الالتزام: الإشراف على إدارة الالتزام وضمان فعاليتها واستقلاليتها، وكذلك مراجعة سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واعتماد الإجراءات التصحيحية، ومتابعة نتائج التفتيش من الجهات الرقابية.

 

- ✓ إدارة المخاطر: اعتماد استراتيجية إدارة المخاطر وسياساتها بشكل دوري. وكذلك مراقبة المخاطر التشغيلية والائتمانية والسوقية والقانونية ومخاطر السمعة، والإشراف على خطط الطوارئ وإدارة الأزمات.
- ✓ الحوكمة البيئية والاجتماعية: دمج المخاطر المناخية والبيئية والاجتماعية في إطار إدارة المخاطر، وكذلك الإشراف على وضع وتنفيذ استراتيجية البنك المتعلقة بالتغيرات المناخية وضمان توفر الموارد والتدريب اللازمين لإدارة هذه المخاطر.
- ✓ التقارير: تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة عن أنشطة اللجنة والقضايا والتوصيات ذات الصلة، رهنأً بالمطلوبات الرقابية المعمول بها.
- ✓ مسؤوليات إضافية: إجراء تقييم ذاتي سنوي لأداء اللجنة، وكذلك الإشراف على التحقيقات الخاصة عند الحاجة وطلب المشورة المهنية المستقلة عند الضرورة.

#### ❖ أهم القرارات:

- ✓ مناقشة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك والتوصية باعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- ✓ التوصية بالموافقة على إجراءات التعاقد مع مراقب الحسابات الخارجي للبنك وفروعه الخارجية
- ✓ مناقشة كافة التقارير الصادرة عن إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الالتزام بما فيها التقرير السنوي لمسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال والتقارير الصادرة عن إدارة المخاطر وإصدار التوصيات والتوجيهات والقرارات في هذا الخصوص.
- ✓ تعزيز الالتزام وجودة البيانات، من خلال التأكيد على تحديث بيانات "اعرف عميلك" و"العناية الواجبة"، ومعالجة ملاحظات الجهات الرقابية المحلية والخارجية. واعتماد التقييم الشامل لمخاطر الجرائم المالية وخطة إدارة الالتزام لعام ٢٠٢٥.
- ✓ تطوير البنية التكنولوجية للبنك. عبر الإسراع في تحديث الأنظمة والخوادم، معالجة فجوات رموز المعاملات البنكية. وتفعيل مشاريع مثل، التقارير المركزية وإدارة مخاطر الاحتيال المؤسسية.
- ✓ تعزيز كفاءة التدقيق الداخلي، عبر متابعة تصويب ملاحظاته في الإدارات والفروع الخارجية، اعتماد خطط التدقيق، والتأكيد على تطوير إجراءات التدقيق من خلال استخدام نظام آلي. إلى جانب تعيين رئيس جديد للإدارة بالإناية.
- ✓ تعزيز إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال، عبر متابعة تنفيذ ملاحظات مصرف قطر المركزي بشأن التعافي من الكوارث واستمرارية الأعمال، مراقبة خطة معالجة القروض المتعثرة. واعتماد تقارير تركيزات مصادر الأموال مع الالتزام بالتعليمات التنظيمية.

#### ❖ المكافآت:

- بلغ إجمالي بدل جلسات لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية لعام ٢٠٢٥ ما قيمته ٢١٠ ألف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الإدارة.

#### ٢. لجنة الترشيحات والحوكمة:

#### ❖ العضوية:

- ✓ السيد/ ناصر خالد ناصر عبد الله المسند، ممثلاً عن "شركة العالمية للتجارة والتنمية"، نائب رئيس مجلس الإدارة، عضو تنفيذي غير مستقل (رئيساً)، حضر ٤ اجتماعات للجنة.
- ✓ السيد/ أحمد عبد الله أحمد الخال، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل (عضواً). حضر ٤ اجتماعات للجنة.
- ✓ السيد/ ناصر خالد خليفة العطيه، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (عضواً)، حضر ٤ اجتماعات للجنة.

❖ الاجتماعات:

تم عقد (٤) اجتماعات للجنة الترشيحات والحوكمة خلال عام ٢٠٢٥.

❖ أهم الواجبات والمسؤوليات:

- ✓ وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في انتخاب الأوصالح من بين المرشحين لعضوية المجلس؛
- ✓ تلقي طلبات الترشيح لعضوية المجلس، وترشيح من تراه مناسباً لعضويته في حال خلو أي من مقاعده؛
- ✓ ضمان أن الترشيحات تأخذ في الاعتبار توافر عدد كاف من المرشحين المحتملين القادرين على أداء واجباتهم كأعضاء للمجلس. بالإضافة إلى مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم، وأيضاً مؤهلاتهم المهنية والتقنية والأكاديمية والشخصية، يجب أن تتم الترشيحات على أساس "الشخص المناسب في المكان المناسب" وفقاً لمبادئ الحوكمة لهيئة قطر للأسواق المالية، و مصرف قطر المركزي.
- ✓ عرض تقرير سنوي إلى المجلس، يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس. محددات نقاط القوة واقتراحاتها في هذا الشأن؛
- ✓ وضع مشروع خطة التعاقب على إدارة البنك، لضمان سرعة تعيين البديل المناسب لشغل الوظائف الشاغرة بالبنك؛
- ✓ الإشراف على سياسات الموارد البشرية بشكل عام، والتأكد من وجود خطة لإحلال لكبار الموظفين في الإدارة التنفيذية؛
- ✓ ترشيح من تراه مناسباً لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا؛
- ✓ إجراء المراجعة والتقييم على أساس دوري بشأن أي تغييرات في الممارسات الدولية والمحلية لإدارة الشركات، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على كيفية عمل البنك، وإدارته لسياسة الحوكمة، وأيضاً التوصية للمجلس بإدخال تعديلات على تلك الممارسات؛
- ✓ النظر في مسائل عدم الالتزام بالحوكمة، والتوصية إلى المجلس باتخاذ الإجراءات لحلها حسب مقتضى الحال؛
- ✓ التوصية باتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالتغييرات في ممارسات الحوكمة، والالتزام بها في البنك، وسياسة الحوكمة للكليات التابعة ذات الصلة؛
- ✓ التوصية إلى المجلس للموافقة على سياسة الحوكمة للبنك ما لم يكن مجلس الإدارة قد فوضها بالموافقة عليها.

❖ أهم القرارات:

- ✓ المصادقة على تقرير الحوكمة الصادر عن بنك الدوحة لعام ٢٠٢٤.
- ✓ اعتماد النسخة المحدثة باللغة العربية من بعض سياسات الحوكمة للمكتب الرئيسي للبنك.
- ✓ اعتماد صيغة الإعلان عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس الإدارة للثلاث سنوات المقبلة ((٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨)) وفق القوانين والتعليمات المعمول بها، واعتماد الشروط والنماذج وتحديد المستندات المطلوبة للترشح، ومراجعة طلبات المرشحين ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة.



❖ المكافآت:

بلغ إجمالي بدل جلسات لجنة الترشيحات والحوكمة لعام ٢٠٢٥ ما قيمته ١٢٠ ألف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الإدارة.

٣. لجنة السياسات والمكافآت والحوافز:

❖ العضوية:

- السيد/ ناصر خالد خليفه العطيه"، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (رئيساً)، حضر ٤ اجتماعات للجنة.
- السيد/ "عبد الله علي عبد الرحمن العبد الله"، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل (عضواً)، حضر ٤ اجتماعات للجنة.
- السيد/ "نايف عبد الله نايف الدوسري"، ممثلاً عن "شركة النايف القابضة"، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل (عضواً)، حضر ٤ اجتماعات للجنة.

❖ الاجتماعات:

تم عقد (٤) اجتماعات للجنة السياسات والمكافآت والحوافز خلال عام ٢٠٢٥.

❖ أهم الواجبات والمسؤوليات:

- ✓ مراجعة خطط العمل السنوية والميزانيات تماشياً مع الاستراتيجية طويلة الأمد والمتغيرات الاقتصادية والسوق والبيئات التنظيمية:
- ✓ رصد أداء البنك ومقارنة النتائج مع الاستراتيجية وخطة العمل والميزانيات:
- ✓ إجراء مراجعة واسعة للسياسات المقترحة للبنك، واعتماد الموافقة المبدئية عليها قبل الحصول على الموافقة النهائية من المجلس، ما لم يكن المجلس قد فوض للجنة بالموافقة النهائية عليها؛
- ✓ التأكد من وضع مبادئ توجيهية للسياسات، والتي يتم تبنيها من قبل الشركات التابعة/الكيانات ذات الصلة؛
- ✓ تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في البنك سنوياً، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، على أن يكون ذلك في نطاق القانون ولوائح وتعليمات الجهات الرقابية؛
- ✓ تحديد مكافآت الرئيس التنفيذي وغيره من الإدارة التنفيذية على أساس تحقيق الأهداف الاستراتيجية ذات المدى الطويل؛
- ✓ مراجعة سلم الرواتب والامتيازات الوظيفية الأخرى لموظفي البنك، وتقديم توصياتها بهذا الشأن إلى المجلس لإعتمادها؛
- ✓ التأكد من أن سياسات المكافآت، التي يجب أن يعتمد عليها مجلس الإدارة، تتفق مع أفضل الممارسات المصرفية الدولية ذات الصلة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وجميع الإدارة العليا، بما في ذلك الرئيس التنفيذي، والإشراف على تطبيق هذه السياسة ومراجعتها سنوياً.

❖ أهم القرارات:

- ✓ اعتماد الزيادات السنوية ومكافآت الأداء لموظفي البنك للعام ٢٠٢٤.
- ✓ اعتماد أدلة سياسات عمل جديدة عددها (١٤)، وأخرى محدثة بعدد (٣٣) دليل للمكتب الرئيسي لعام ٢٠٢٥.
- ✓ اعتماد أدلة سياسات عمل جديدة عددها (٨)، وأخرى محدثة بعدد (١٩) دليل للفروع الخارجية لعام ٢٠٢٥.

❖ المكافآت:

بلغ إجمالي بدل جلسات لجنة السياسات والترشيحات والحوكمة لعام ٢٠٢٥ ما قيمته ١٢٠ ألف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الإدارة.

٤. اللجنة التنفيذية:

❖ العضوية:

- الشيخ/ "عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني"، عضو منتدب تنفيذي غير مستقل (رئيساً)، حضر (٤) اجتماعات للجنة.
- السيد/ "ناصر خالد ناصر عبد الله المسند"، ممثلاً عن "شركة العالمية للتجارة والتنمية"، نائب رئيس مجلس إدارة تنفيذي غير مستقل (عضواً)، حضر (٤) اجتماعات للجنة.
- الشيخ/ "محمد بن فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني"، ممثلاً عن "شركة جاسم وفلاح للتجارة والمقاولات"، عضو مجلس إدارة تنفيذي غير مستقل (عضواً)، حضر (٤) اجتماعات للجنة.

❖ الاجتماعات:

وتم عقد (٤) اجتماعات للجنة التنفيذية خلال عام ٢٠٢٥.

❖ أهم الواجبات والمسؤوليات:

- ✓ مراجعة التغييرات المتعلقة بهيكل رأس مال البنك، والتغييرات المهمة على هيكل الإدارة والرقابة، والتوصية إلى المجلس للموافقة عليها.
- ✓ تسهيل الرقابة الفعالة والسيطرة الشاملة على أعمال البنك، من خلال تلقي ومراجعة ائتمان العملاء بشكل عام والفريق المشترك والتعرض للاستثمار.
- ✓ الموافقة على منح تسهيلات ائتمانية فوق الحد المسموح به من قبل الإدارة، ولحد المفوضة به اللجنة من قبل المجلس.
- ✓ مراجعة مقترحات الائتمان فوق الحد المسموح به للجنة التنفيذية، وتقديم توصيات إلى المجلس بشأنها.
- ✓ تقديم توصية إلى المجلس لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الحالات المتعلقة بالمديونيات المتعثرة، أو الالتزامات بأعلى من الحد المسموح به.
- ✓ إجراء المراجعة وعلى أساس ربع سنوي عن حالة القضايا المعلقة، والخاصة بالتقاضي.
- ✓ الموافقة على الشراء والإنفاق لمبالغ في حدود التفويض الممنوح إلى اللجنة من قبل المجلس.
- ✓ الموافقة على منح التبرعات المالية وغيرها للأنشطة الخيرية، بما فيها مصاريف مسؤوليات الشركات الاجتماعية على أساس كل حالة على حدة وفقاً لحدود السلطة المفوضة للجنة كما هي موافق عليها من المجلس، وكذلك استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ✓ مراجعة وإقرار الاستراتيجية التجارية والاستثمارات ضمن الصلاحيات المفوضة للجنة.
- ✓ الإشراف على أداء الاستثمارات الاستراتيجية عن طريق تلقي تقارير دورية من الإدارة، وتقديم التقارير إلى المجلس.

٢.

❖ أهم القرارات:

- ✓ اتخاذ قرارات انتمانية بشأن الموافقة أو رفض توصيات لجنة الائتمان بشأن منح أو تجديد أو إعادة جدولة التسهيلات الائتمانية لبعض العملاء ضمن صلاحيات اللجنة.
- ✓ الموافقة على تجديد التعاقد مع إحدى الشركات الاستشارية.
- ✓ الموافقة على تجديد وثيقة تأمين الحياة لمحفظه قروض الأفراد الخاصة ببنك الدوحة في كل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت لعام ٢٠٢٦.

❖ المكافآت:

بلغ إجمالي بدل جلسات اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٢٥ ما قيمته ١٢٠ ألف ريال قطري، وهي جزء من مكافآت مجلس الإدارة.

❖ الرقابة الداخلية والالتزام وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي:

➤ الرقابة الداخلية:

إن الهدف العام من إجراءات الرقابة الداخلية في البنك هو حماية الأصول ورأس المال وضمان موثوقية السجلات المالية للبنك والشركات التابعة له، اعتمد بنك الدوحة إجراءات رقابة داخلية بحيث تسمح للإدارة بالكشف عن أية أخطاء في الإجراءات أو في حفظ السجلات المالية، يتضمن إطار عمل الرقابة الداخلية في البنك على وجود إدارات قوية للمالية والمخاطر والالتزام والتدقيق الداخلي التي تدعم إنشاء إطار عمل قوي للرقابة الداخلية.

يشرف على إطار عمل الرقابة الداخلية لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية، وتقدم إدارات التدقيق والالتزام والمخاطر تقارير دورية إلى اللجنة بشأن ما يلي:

- ✓ المخاطر الرئيسية المرتبطة بأعمال الخدمات المصرفية المتعلقة بالالتزام، المخاطر القانونية، الائتمان، السيولة، السوق والمخاطر التشغيلية.
- ✓ الالتزام العام للبنك بالقواعد واللوائح.
- ✓ توصيات ونتائج التدقيق الداخلي والخارجي.

➤ تقييم الرقابة الداخلية:

يقوم البنك، ومن خلال لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية بالنظر في إطار عمل الرقابة الداخلية، وتتسلم اللجنة تقارير حول عمل الرقابة الداخلية في إدارة البنك، ومن ثم رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة لتقييمها، ولضمان أن إطار عمل الرقابة الداخلية يتم تطبيقه وفقاً لصلاحيات الإدارة.

وقد قامت إدارة البنك باتخاذ الخطوات المبيّنة أدناه لتحقيق الالتزام بمتطلبات نظام الحوكمة:

- ✓ اعتماد وتطبيق إطار عمل معترف به دولياً للرقابة الداخلية، وهو إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات (COSO)؛
- ✓ إجراء عملية لتحديد النطاق، يتم من خلالها تحديد الحسابات المهمة التي لها تأثير مادي على البيانات المالية، وتحديد أوجه ارتباط هذه الحسابات بعمليات الأعمال المختلفة لخصر العمليات الموجودة ضمن النطاق؛

- ✓ الانتهاء من إعداد مستندات، مثل تلك المتعلقة بفهم عمليات الأعمال ومصفوفة المخاطر والضوابط لكافة العمليات الموجودة ضمن النطاق؛
  - ✓ تقييم مدى فاعلية التصميم الخاص بالضوابط الرئيسية؛
  - ✓ تقييم الإدارة بشأن تقييم الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية، وقياس مدى فاعليتها التشغيلية.
- لم تحدث انتهاكات رئيسية للرقابة أو أي خروقات للرقابة الداخلية، التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للبنك خلال ٢٠٢٥.

#### ➤ الالتزام:

إن المسؤولية الرئيسية لإدارة الالتزام في البنك هي مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على إدارة مخاطر الالتزام بكفاءة لحماية البنك من تكبد أية خسائر مالية "قد تحدث" بسبب الفشل في الالتزام بالقوانين، وتشمل مخاطر الالتزام المخاطر القانونية/التشريعية، إضافة إلى الخسائر المادية ومخاطر السمعة، كما تساعد إدارة الالتزام أيضاً كل من مجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية على تحسين إجراءات الرقابة الداخلية التي تحد من مخاطر الالتزام ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى أنها تقوم بدور المنسق ما بين البنك والجهات الرقابية وإطلاع الإدارة على أية مستجدات في القوانين والأنظمة.

#### ➤ التدقيق الداخلي:

يمتلك البنك إدارة تدقيق داخلي مستقلة ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية وذلك بشكل دوري، وتدار إدارة التدقيق الداخلي من قبل فريق عمل كفؤ يتمتع بالمهارات والتدريب الكافي للقيام بدوره بالشكل المناسب، ويتمتع موظفو إدارة التدقيق الداخلي بصلاحيات الوصول إلى كل أنشطة البنك والمستندات والتقارير اللازمة لإتمام عملهم، ولا يمارس أي من فريق التدقيق أي أعمال مرتبطة بالنشاط اليومي العادي للبنك، ويتم تعيين وتحديد جميع المكافآت والامتيازات بإدارة التدقيق من قبل مجلس الإدارة مباشرة.

وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها من خلال خطة تدقيق معتمدة من لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية، وتتضمن هذه الخطة على مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لمختلف الفروع والدوائر في البنك.

#### ➤ إدارة المخاطر:

يقوم البنك، وبشكل مستمر، بإجراء عمليات رصد ومراقبة لكافة أنواع المخاطر لدى جميع دوائر وفروع البنك لتحديد وتقييم وقياس وإدارة المخاطر وإصدار تقارير بشأن المخاطر التي قد تعوق تحقيق أهداف البنك والفرص المتاحة أمامه، ويُعدّ كلٌّ من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الجهة العليا المسؤولة في نهاية المطاف عن جميع المخاطر التي يتحملها البنك، وذلك من خلال وضع الأطر الرقابية وضمان فعالية نظم إدارة المخاطر، ولذلك فهما يسعيان دائماً إلى تحقيق التوازن بين المخاطر الملازمة للعمليات وتحقيق الإيرادات، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد عيّن المجلس عدداً من المهنيين المؤهلين في هذا المجال، واعتمد جميع السياسات والإجراءات التي تحكم الأنشطة المصرفية المختلفة، كما قام أيضاً بوضع سقف للمخاطر وأطر عمل منظمة، وقام بتشكيل اللجان وحدد مسؤولياتها وصلاحياتها.



وفي هذا الإطار تم إكمال آليات العمل بإدارة المخاطر إلى فريق على درجة عالية من الخبرة والكفاءة، ويتم تنفيذ إطار الرقابة من خلال لجان إدارية مختلفة، مثل لجنة الائتمان، لجنة الاستثمار، ولجنة المخاطر التشغيلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك.

#### ➤ التدقيق الخارجي:

يتم سنوياً تجديد/تعيين مدقق الحسابات الخارجي لمراجعة حسابات البنك من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين، وذلك اعتماداً على توصية يتم تقديمها للجمعية من قبل مجلس الإدارة، هذا ويراعي البنك تعليمات الجهات الرقابية بشأن تعيين مراقب الحسابات بشأن عدد مرات تعيين مراقب الحسابات، كما ويقوم مجلس الإدارة بأخذ موافقة مصرف قطر المركزي المسبقة على ترشيح مدقق/أكثر من مدقق حسابات خارجي للجمعية العامة للمساهمين، ويتم بعد اختيار مدقق الحسابات الخارجي من قبل الجمعية العامة للمساهمين التعاقد مع هذا المدقق وبشروط ضمن هذا التعاقد تقييد المدقق الخارجي بأفضل المعايير المهنية وبذل العناية المهنية المطلوبة عند إجراء التدقيق، وكذلك إبلاغ الجهات الرقابية في حال عدم قيام البنك (المجلس) باتخاذ الإجراءات المناسبة بالمسائل المادية والتي تم إثارتها من قبلهم، هذا ويتولى المدقق الخارجي فحص الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر.

تم تعيين مكتب "برايس ووترهاوس كوبرز" للقيام بأعمال التدقيق والمراجعة على حسابات البنك للعام ٢٠٢٥، بما فيها حسابات الفروع الخارجية (باستثناء فروع الهند) وحسابات "شركة شرق للتأمين"، بالإضافة إلى حسابات الصناديق الاستثمارية والتقارير الدورية المتعلقة بمتطلبات مصرف قطر المركزي، وقد بلغت أتعاب التدقيق لعام ٢٠٢٥ مبلغ ٣,٦٣٣,٠٠٠ ريال قطري، وذلك بناءً على عرض الأسعار من مكتب "برايس ووترهاوس كوبرز" لمراجعة حسابات البنك عن عام ٢٠٢٥، وهو أفضل العروض المستلمة.

#### ➤ النزاعات والخصومات والدعاوى القضائية الجوهرية:

واصل البنك اتخاذ الإجراءات القانونية والتنفيذية لتحصيل المديونيات المستحقة على عدد من العملاء من ذوي الأرصدة الكبيرة والمتعثرة، وذلك من خلال الدعاوى المدنية والتنفيذية أمام المحاكم المختصة. وقد صدرت أحكام نهائية لصالح البنك في معظم القضايا، فيما لا تزال بعض الدعاوى منظورة أمام القضاء أو في مرحلة التنفيذ. وفيما يلي أبرز المستجدات:

١. صدر حكم نهائي بإلزام أحد العملاء وكفلائه بسداد مبلغ ٩٧٧,٦ مليون ريال قطري مع فائدة سنوية ٩٪ اعتباراً من ٢٠٢٤/١/١، والدعوى التنفيذية مؤجلة لاستكمال إجراءات بيع العقار المرهون.
٢. صدر حكم استئنافي لصالح البنك بإلزام أحد العملاء وكفلائه بسداد مبلغ ٨٤٣,٣ مليون ريال قطري مع فائدة سنوية ٩٪ اعتباراً من ٢٠٢٣/١٢/١، والدعوى التنفيذية مؤجلة لبيع العقارات المرهونة.
٣. صدر حكم بإلزام أحد العملاء بسداد مبلغ ١٨٢,٣ مليون ريال قطري، والدعوى التنفيذية مؤجلة لبيع عقارات غير مرهونة، كما توجد نزاعات إضافية بشأن عقد قرض سابق بمبلغ ٧٠٠ مليون ريال قطري، إضافة إلى دعوى جديدة للمطالبة بمبلغ ١,٣٢ مليار ريال قطري موقوفة لحين الفصل النهائي في النزاع.
٤. صدر حكم ابتدائي بإلزام أحد العملاء وكفلائه بسداد مبلغ ٨٠٠ مليون ريال قطري، وتم الطعن بالاستئناف وحددت أول جلسة في ٢٠٢٦/١/١٢.
٥. الدعوى محجوزة للحكم بشأن مطالبة البنك لأحد العملاء بمبلغ ٧٤٧ مليون ريال قطري مع فائدة ٦,٨٥٪ سنوياً اعتباراً من ٢٠٢٥/٥/١.

٢٣

٦. صدر حكم بالزام أحد العملاء سداد مبلغ ٤٥ مليون ريال قطري. وتم بيع عقار مرهون بالمزاد العلني، كما أقام العميل دعوى ضد البنك للمطالبة بتعويضات بـ ١ مليار ريال قطري، فيما أقام البنك دعوى فرعية للمطالبة بمبلغ ١,٥٤ مليار ريال قطري، والدعاوى ما زالت منظورة.
٧. تم توقيع الحجز التنفيذي على العقار المرهون لأحد العملاء. وتكليف البلدية بتممينه تمهيداً لبيعه بالمزاد العلني.

#### ➤ وسائل الاتصال بالمساهمين:

يعتبر بنك الدوحة مساهميه أصحاب مصلحة رئيسية. وقد أنشأ البنك دائرة شؤون المساهمين ووحدة علاقات المستثمرين، وهما مسؤولتان عن الرد على تساؤلات المساهمين واستفساراتهم وكذلك الاتصال بأي مستثمرين في الأسواق وتكون حلقة وصل بينهم وبين إدارة البنك ورئيس مجلس للإدارة.

#### ➤ الإفصاحات وحقوق المساهمين:

يسعى بنك الدوحة جاهداً لتزويد المساهمين بالبيانات الكافية لتحليل أداء البنك واتخاذ قرارات بشأن انتخابات أعضاء مجلس الإدارة ومسائل أخرى مثل أرباح الأسهم، يؤكد بنك الدوحة أن اجتماعات الجمعية العمومية وآلية التصويت المعتمدة هي وفقاً لقانون الشركات التجارية، هذا ويمكن أن يوفر البنك معلومات عامة مثل البيانات المالية، عقد التأسيس، النظام الأساسي والقوانين الداخلية للبنك إلى مساهميه.

#### ➤ الإفصاح عن المخالفات والانتهاكات:

لبنك سياسة معتمدة للكشف عن المخالفات والانتهاكات التي قد تؤثر سلباً على البنك، ووفقاً لتلك السياسة، فإنه في حال وجود بلاغات تثبت صحتها يتم إبلاغ لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية بالقبضيات الجوهرية التي يثيرها المبلغون في هذه البلاغات، وضمن سرية وحماية تامة لهم من خلال بريد إلكتروني يتم الوصول إليه فقط من قبل رئيس إدارة التدقيق الداخلي، حيث أنه يمكن للموظفين الإبلاغ عن أي شبهة لديهم دون خوف، ويتم النظر في تلك الشبهات وعند الاقتضاء التحقيق فيها وتقديم تقارير عنها إلى لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية، تعتمد الإجراءات التي يتخذها البنك على طبيعة المخالفة، كما أن أية توصيات صادرة عن لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تجدر الإشارة إلى أنه تم استلام (٥) بلاغات خلال العام الحالي عبر البريد الإلكتروني المخصص وقناة الإبلاغ خلال العام ٢٠٢٥، تم إغلاق (٤) بلاغات بعد تقييمها لعدم صحتها أو عدم الاختصاص، بالإضافة إلى تحويل البلاغ الخامس للجهات المعنية لدى البنك لاتخاذ الإجراء اللازم حياله، ولا زال قيد المتابعة والتحقق من صحته.

#### ➤ واجب الإفصاح:

يلتزم بنك الدوحة بجميع متطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي، حيث يقوم البنك بالإفصاح من خلال بورصة قطر والصحف المحلية وموقع البنك الإلكتروني عن جميع المعلومات المالية وأي أنشطة يقوم بها البنك بشكل شفاف للمساهمين والعامه، هذا ويحرص مجلس إدارة البنك على أن تكون جميع المعلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة، ويتضمن تقرير الحوكمة تفاصيل تشكيل مجلس الإدارة وبيانات الأعضاء واللجان المنبثقة عن المجلس.

٢٤

ويؤكد بنك الدوحة أن جميع البيانات المالية يتم إعدادها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة، كما ويقوم مراقب الحسابات الخارجي للبنك بإعداد تقريره وفقاً لمهام التدقيق الدولية ومتطلباتها وعلى كل المعلومات الضرورية والأدلة والتأكدات وإجراءات التدقيق المناسبة، وقد قام البنك بتوفير كافة التقارير المالية المحلية والسنوية للمساهمين بما فيها تقرير الحوكمة.

➤ واجب الحصول على المعلومات:

يملك بنك الدوحة موقع إلكتروني يُنشر فيه جميع المعلومات الخاصة بالبنك، مثل البيانات المالية السنوية والربع سنوية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة، بالإضافة للتقرير السنوي، وغيرها من المعلومات المتعلقة بإدارة البنك ومجلس الإدارة والمنتجات والخدمات والفروع، ويوجد لدى البنك إجراءات داخلية خاصة بحصول المساهمين على وثائق الشركة والمعلومات المتعلقة بها، علماً بأنه يتم الاحتفاظ بتفاصيل سجل المساهمين لدى "شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية".

➤ حقوق المساهمين فيما يتعلق واجتماعات الجمعية العامة:

يتضمن النظام الأساسي للبنك حق لكل مساهم حضور اجتماعات الجمعية العامة، ويحق للمساهم التصويت على قرارات الجمعية العامة ويكون له عدد من الأصوات يعادل أسهمه، ويمثل القصر والمحجور عليهم الناخبون عنهم قانوناً وفقاً للأحكام المعمول بها ويكون لكل مساهم مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة.

وتوجيه الأسئلة إلى أعضاء مجلس الإدارة، يكون التصويت في الجمعية العامة برفع الأيدي أو بأي طريقة أخرى تقرها الجمعية العامة، ويجب أن يكون التصويت بطريقة الاقتراع السري ووفقاً لأسلوب التصويت التراكمي إذا كان القرار متعلقاً بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثلون عشر الأصوات الحاضرة في الاجتماع على الأقل.

ويجوز التوكيل في حضور اجتماعات الجمعية العامة، بشرط أن يكون الوكيل مساهماً، وأن يكون التوكيل خاصاً وثابتاً بالكتابة، ولا يجوز للمساهم توكيل أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور اجتماعات الجمعية العامة نيابة عنه.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من 5% من أسهم البنك، ويستثنى من أحكام الحد الأقصى للتملك ما تملكه دولة قطر، أو مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، والصناديق التابعة للهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، وجهاز قطر للاستثمار، وشركة قطر القابضة.

وتتعدّد الجمعية العامة بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في السنة في المكان والزمان اللذين يحددهما مجلس الإدارة بعد موافقة الجهات الحكومية المختصة، ويجب أن يكون الانعقاد خلال الأشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للبنك، ومجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما دعت الحاجة لذلك، وعليه دعوتها أيضاً متى طلب إليه ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن 10% من رأس المال، ولأسباب جدية، وذلك خلال (15) يوماً من تاريخ الطلب، وتتعدّد الجمعية العامة غير العادية بناءً على دعوة من مجلس الإدارة، وعلى المجلس توجيه هذه الدعوة إذا طلب إليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون على الأقل 25% من رأس مال البنك.



➤ المعاملة المنصفة للمساهمين:

يتضمن النظام الأساسي للبنك حق كل مساهم حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات البنك وفي الأرباح المقسمة حسب ما يملكه من أسهم، بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد سياسة العلاقات مع المستثمرين، والتي تسلط الضوء على حقوق المساهمين والإجراءات فيما يتعلق بالتعامل مع تصويت المساهمين والحضور والاعتراض والتواصل والحصول على المعلومات وغير ذلك.

➤ حقوق المساهمين فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة:

بعد إخطار الجهات الرقابية ذات الاختصاص، أعلن مجلس إدارة بنك الدوحة (ش.م.ع.ق.) بالصحف المحلية والموقع الإلكتروني للبنك عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة لانتخاب إحدى عشر عضواً لمجلس إدارة البنك، ثمانية أعضاء غير مستقلين وثلاثة أعضاء مستقلين لمدة ثلاث سنوات ((٢٠٢٦-٢٠٢٧-٢٠٢٨)). وذلك استناداً إلى قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٥، والمعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكامه، ولنظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق الرئيسية والثانية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠٢٥، وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وتعديلاتها، وللنظام الأساسي للبنك، وكان باب الترشح مفتوحاً ("فترة الترشح") لمدة خمسة عشر (١٥) يوماً ووفقاً للتفاصيل والشروط المنشورة. قامت لجنة الترشحات والحوكمة بعد إغلاق باب الترشح بدراسة طلبات الترشح المستلمة وإعداد التوصيات في كل منها ورفعها إلى مجلس الإدارة للإعتماد، ومن ثم إرسال قائمة المرشحين ومرفقاتها حسب الأصول ونظم الحوكمة لكل من هيئة قطر للأسواق المالية و مصرف قطر المركزي للحصول على الموافقة، وبعد أخذ موافقة الجهات ذات الاختصاص، سوف يفصح البنك على الموقع الإلكتروني وموقع البورصة الإلكتروني عن القائمة النهائية بأسماء المرشحين للانتخابات وملخص عن كل منهم من واقع طلبات الترشح وسيرهم الذاتية، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة، ويتم عرض هذه الأسماء على الجمعية العامة للمساهمين لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة من المرشحين لعضوية المجلس بالإقتراع السري ووفقاً لأسلوب التصويت التراكمي، إن النظام الأساسي للبنك أعطى للمساهمين حق التصويت على قرارات الجمعية وعلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، وفقاً لقانون الشركات الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، وتعديلاته الذي أحال في شأن الشركات المساهمة العامة إلى مبادئ الحوكمة الصادرة عن "هيئة قطر للأسواق المالية".

➤ حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح:

يقوم مجلس الإدارة باقتراح توزيع أرباح الأسهم على الجمعية العامة في كل عام وفق سياسة البنك بتوزيع الأرباح المعتمدة من مجلس الإدارة ضمن سياسة الحوكمة ونظام البنك الأساسي. حيث يسمح النظام الأساسي للبنك بتوزيع الأرباح على المساهمين بعد استقطاع نسبة ١٠٪ من صافي أرباح البنك لتكوين الاحتياطي القانوني، ويجوز للجمعية العامة للمساهمين وقف هذا الاقتطاع متى بلغ هذا الاحتياطي ١٠٠٪ من مقدار رأس المال المدفوع، وإذا قل الاحتياطي القانوني عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاستقطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة، والاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي أجازها قانون الشركات التجارية القطري، وبعد موافقة مصرف قطر المركزي، ويجوز للجمعية العامة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أن تقرر سنوياً اقتطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاختياري، ويستعمل هذا الاحتياطي في الوجوه التي تقررها الجمعية العامة، ويقطع جزء من الأرباح تحددتها الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل، ومن ثم يتم توزيع المبلغ المتبقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين، أو يرسل بناءً على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة التالية، وذلك بعد موافقة الجمعية العامة على ذلك.



➤ حقوق المساهمين والصفقات الكبرى:

قام بنك الدوحة باعتماد آلية محددة لحماية حقوق المساهمين في حالة إبرام البنك صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال البنك، حيث أنه في حال عزم البنك على إبرام أي صفقة أو مجموعة من الصفقات المتصلة تهدف إلى امتلاك أو بيع أو تأجير أو مبادلة أو التصرف (باستثناء إنشاء الضمانات) بأصول البنك أو الأصول التي سيكتسبها البنك، أو تلك الصفقات التي من شأنها تغيير الطبيعة الأساسية لعمل البنك، والتي تتجاوز قيمتها الإجمالية ١٠٪ من القيمة السوقية للبنك أو قيمة صافي أصول البنك وفقاً لآخر بيانات مالية مُعلنة، وكان من شأن تلك الصفقة أو الصفقات أن تخل بملكية رأس المال أو قد تضر بمصلحة وحقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة، فإن البنك سيقوم بعرض الأمر على الجمعية العامة، وفي حال اعتراض المساهمين على تلك الصفقات، يجب أن يدون ذلك الاعتراض في محضر اجتماع الجمعية العمومية، وأن يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان حقوق المساهمين.

كما أنه بموجب النظام الأساسي للبنك، يجوز للأقلية ممن يملك أقل من (١٠) آلاف سهم من أسهم البنك ترشيح أي منهم لعضوية مجلس الإدارة ليكون ممثلاً للأقلية، على أن تكون ملكيتهم مجتمعة ٧,٥٪ على الأقل من رأس المال، وهي نسبة التملك المطلوبة للترشيح لعضوية المجلس.

ويؤكد بنك الدوحة عدم وجود أي اتفاقات مساهمين تخص هيكل رأس المال وحقوق المساهمين.

➤ ملكية الأسهم:

تتوزع ملكية أسهم بنك الدوحة بحسب الجنسية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، على النحو التالي:

النسبة	عدد الأسهم	الجنسية
٨١,٢٠٪	٢,٥١٧,٥٩٤,٢٩١	قطر
١,٤٨٪	٤٥,٨٢٢,٤١٢	مجلس التعاون
٠,٧٦٪	٢٣,٥٣٦,٧٨٩	دول عربية
٠,٢٤٪	٧,٣٨٢,٩١٠	آسيا
٢,٥١٪	٧٨,٠١٧,٩٢٢	أوروبا
٠,٠٤٪	١,٣٩٢,٤٤٠	أفريقيا
١٣,٧٠٪	٤٢٤,٦٧٠,٩٣٠	أمريكا
٠,٠٧٪	٢,٠٤٩,٣٢٦	أخرى
١٠٠٪	٣,١٠٠,٤٦٧,٠٢٠	المجموع

بلغ عدد المساهمين (٣,١٨٧) مساهماً كما في ٢٠٢٥/١٢/٣١. ولا يوجد أي مساهم يمتلك ٥٪ أو أكثر من رأس مال البنك وذلك وفق النظام الأساسي للبنك، باستثناء جهاز قطر للاستثمار حيث تبلغ المساهمة المباشرة وغير مباشرة نسبة (٥٪) وصندوق المعاشات/الهيئة العامة للتقاعد بمساهمة بنسبة (٦,٤٧٪).

## ➤ حقوق أصحاب المصالح:

يسعى بنك الدوحة للحفاظ على معاملة منصفة وعادلة لجميع أصحاب المصالح، ويراعي عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين بين أصحاب المصالح، سواء المساهمين أو ممن لهم صفة أو مصلحة فيها كالعاملين، والعملاء وغيرهم.

قام البنك بوضع إجراءات موحدة للمكافآت وأسس تقييم الموظفين، وذلك من خلال اعتماد نظام لتقييم الأداء والمكافآت والامتيازات الأخرى، بالإضافة إلى تعزيز السلوك الأخلاقي من قبل موظفي البنك، لا سيما وأنه يجب على كل موظف أن يلتزم بمبادئ المهنة الأخلاقية للبنك التي تنص على تقيد كل موظف بها، يتم التحقيق في أي انتهاكات للسلوك الأخلاقي واتخاذ الإجراءات التأديبية والتصحيحية المناسبة.

كما يلتزم البنك بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته، على أن يرفق بطلبه ما يثبت صفته. ويلتزم البنك بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين، كما تم اعتماد آلية لتلقي وفحص الشكاوي والبلاغات بشأن كل ما يمس مصالح البنك مع ضمان سرية الشكاوي أو البلاغ وحماية مقدمة، ويتم الرد على تلك الشكاوي والبلاغات ضمن آجال محددة.

## ❖ الحوكمة البيئية والحوكمة الاجتماعية وحوكمة البنك:

### ➤ نظرة عامة على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية:

على المستوى العالمي، تتسارع وتيرة دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن الأطر التنظيمية والمؤسسية، مما يؤكد دورها كعامل أساسي لتحقيق نمو مستدام وعادل على المدى الطويل، وفي هذا السياق، بات أصحاب المصلحة يتطلعون إلى أن تُظهر المؤسسات أعلى مستويات الحوكمة الرشيدة، وأن تعتمد رؤية استراتيجية بعيدة المدى، وأن تتخذ قرارات تعكس التزاماً حقيقياً بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

ويصفتها مؤسسة مالية رائدة في دولة قطر، يدرك بنك الدوحة مسؤولياته وفرصه للمساهمة الفاعلة في تحقيق رؤية دولة قطر نحو اقتصاد أكثر شمولية واستدامة، ومن خلال استراتيجيته في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، يسعى البنك إلى تعزيز متانة أعماله، والارتقاء بممارساته التشغيلية، وفتح آفاق جديدة تُمكن عملاءه وشركاءه من التقدم بثقة في رحلتهم نحو الاستدامة.

ويؤكد بنك الدوحة التزامه الراسخ بدمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في صميم أنشطته وأعماله، انسجماً مع غايته المتمثلة في خلق قيمة مستدامة وتعزيز الأزدهار لعملائه والمجتمع على حد سواء.

منذ عام ٢٠٢٣ أصبحت الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ركيزة محورية في مسيرة تحولنا، حيث تم اعتمادها رسمياً كأحد الأعمدة الاستراتيجية الرئيسية، واستكمالاً للمبادرات السابقة، أطلق بنك الدوحة في عام ٢٠٢٤ برنامج تحول شامل ومتدرج في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مثل محطة مفصلية في رحلته نحو الاستدامة، وقد استمر تنفيذ هذا البرنامج الطموح خلال عام ٢٠٢٥، بما يتماشى مع المكونات الأساسية للمبادئ الإشرافية الصادرة عن مصرف قطر المركزي في هذا المجال، مع دمج هذه الاعتبارات بشكل منهجي عبر مختلف جوانب أعمال البنك، فمن إدارة المخاطر وممارسات الإقراض إلى الحوكمة المؤسسية والتفاعل مع أصحاب المصلحة، كما حرص بنك الدوحة على إدماج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، إلى جانب مخاطر المناخ المالية، في جوهر عملياته ونموذج أعماله.



➤ أبرز الإنجازات والنتائج المحققة خلال عام ٢٠٢٥:

- ✓ دمج مخاطر المناخ: تطبيق إطار لإدارة مخاطر المناخ متوافق مع مبادئ مصرف قطر المركزي، متضمناً اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات.
- ✓ تعزيز تقارير الاستدامة: تحسين جودة وموثوقية الإفصاحات بما يتوافق مع المعيار الأول للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة (IFRS S١) والمعيار الثاني للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ (IFRS S٢)، إلى جانب اتمام أول عملية تحقق مستقل لانبعاثات النطاقين الأول والثاني لبيانات عام ٢٠٢٤.
- ✓ تعزيز إدارة المخاطر: اعتماد سياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بهدف تعزيز القدرة على تحديد مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والحد من آثارها ضمن محفظة الائتمان.
- ✓ تطوير إطار سياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية: إقرار سياسة مُحدّثة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية تُشكّل مرجعاً توجيهياً للمبادرات المستقبلية، وتستند إلى ركائز واضحة وأهداف طموحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس.
- ✓ ترسيخ الأساس الاستراتيجي للاستدامة: إعداد استراتيجية متكاملة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مستندة إلى تقييم الأهمية المادية المزدوجة، بما يتيح تحديد المخاطر والفرص ذات الأولوية.
- ✓ تعزيز حوكمة الاستدامة: إرساء هيكل حوكمة جديد يضمن إشرافاً فعالاً على مستوى مجلس الإدارة. فيما يتعلق بأنشطة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمبادرات المناخية.
- ✓ قياس الأثر البيئي: انجاز تقييم شامل لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري (غازات دفيئة)، بما في ذلك الانبعاثات الممولة، مما أسهم في تعزيز عملية حصر انبعاثات النطاق الثالث وتحسين الإفصاحات ذات الصلة.
- ✓ استراتيجية خفض الانبعاثات الكربونية: تطوير استراتيجية متكاملة لمواءمة العمليات وأنشطة الإقراض مع هدف دولة قطر المتمثل في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (غازات دفيئة) بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنةً بسيناريو العمل كالمعتاد.

➤ الإطار الاستراتيجي للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية:

يُشكّل إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لدى بنك الدوحة الأساس الاستراتيجي لدمج هذه الاعتبارات عبر مختلف أنشطة البنك وعملياته، وقد تم تصميم هذا الإطار ليكون موجهاً لاتخاذ قرارات مسؤولة، وتعزيز إدارة المخاطر، وتحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل لمختلف أصحاب المصلحة، وأصبحت استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية المحدثة اليوم عنصراً محورياً ضمن الاستراتيجية المؤسسية للمجموعة، بما يعكس مستوى الطموح المتقدم الذي حدده مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية للإدارة العليا، بهدف تحويل مبادرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية إلى ممارسات تشغيلية راسخة ومتكاملة على مستوى البنك.

يستهدف بنك الدوحة في بناء مؤسسة مصرفية مستقرة ومستدامة ومبتكرة، قادرة على خلق قيمة طويلة الأمد للمساهمين والمساهمة بفاعلية في دعم الاقتصاد القطري، ولترجمة هذا الطموح إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ، قام البنك بصياغة إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية يركز على (٥) محاور استراتيجية رئيسية، تشمل: ترسيخ الثقة، استعادة التوازن البيئي، تعزيز تجربة العملاء، تمكين الأفراد والمجتمعات، وتحقيق نمو مستدام، ويضم كل محور مجالات تركيز واضحة، جرى ربطها بالموضوعات الجوهرية ذات الصلة بأعمال البنك، وبما يلي تطلعات أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

١. ترسيخ الثقة: يُجسد البنك التزامه بترسيخ مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن إطار الامتثال المؤسسي. وأعلى معايير الأخلاقيات والنزاهة، ويرتكز هذا المحور على المجالات الرئيسية التالية:

- أ. الأخلاقيات والامتثال: ضمان الالتزام الكامل بجميع القوانين والأنظمة والمتطلبات الرقابية المعمول بها، مع ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على السلوك الأخلاقي والنزاهة في مختلف مستويات البنك.
- ب. مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والمناخ: دمج المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية، إلى جانب المخاطر المناخية، ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية الشامل، بما يضمن التعامل المهني والمتكامل مع هذه الاعتبارات في عمليات اتخاذ القرار.
- ج. إدارة سلسلة التوريد المستدامة: تطبيق مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عبر مختلف مراحل سلسلة التوريد، بهدف تقليل الأثر البيئي، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وترسيخ ممارسات الحوكمة الرشيدة.

٢. استعادة التوازن البيئي: يتخذ البنك خطوات حاسمة للحد من بصمته الكربونية وإدارة أثره البيئي بشكل فعال، وتشمل مجالات التركيز الرئيسية ضمن هذا المحور ما يلي:

- أ. الإدارة البيئية: تقليص الأثر البيئي للبنك من خلال مبادرات موجهة لإدارة الطاقة والمياه والنفايات، بما في ذلك التوسع في إنشاء فروع خضراء تُطوّر وفق أفضل الممارسات العالمية في مجال الاستدامة، إلى جانب وضع أهداف قابلة للقياس لمتابعة كفاءة استخدام الموارد ورصدها بشكل منتظم.
- ب. إدارة وخفض الانبعاثات الكربونية: قيادة جهود خفض انبعاثات الاحتباس الحراري (غازات الدفيئة) عبر العمليات التشغيلية وسلسلة التوريد، بما يتماشى مع الهدف الوطني لدولة قطر المتمثل في خفض الانبعاثات بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنةً بسناريوهات العمل المعتاد، ويرتكز نهج البنك في هذا المجال على دمج مسارات خفض الانبعاثات الكربونية ضمن التخطيط المؤسسي وآليات متابعة الأداء.

٣. تعزيز تجربة العملاء: يولي البنك أهمية قصوى لبناء علاقات راسخة ومستدامة مع عملائه، من خلال تقديم خدمات تتسم بالكفاءة والمسؤولية والشفافية، وتستند إلى فهم معمق لاحتياجاتهم وتوقعاتهم، ويرتكز هذا المحور على المجالات الرئيسية التالية:

- أ. تجربة العملاء ورضاهم: تعزيز مستويات رضا العملاء عبر تمكين الموظفين في الصفوف الأمامية ببرامج تدريبية متخصصة، تضمن تقديم معلومات دقيقة وشفافة، ويساعد ذلك العملاء على اتخاذ قرارات مالية واعية تتماشى مع احتياجاتهم وتطلعاتهم.
- ب. خصوصية البيانات وأمن المعلومات: ضمان الالتزام التام بالمتطلبات التنظيمية المتعلقة بخصوصية البيانات وأمن المعلومات، من خلال منظومة متكاملة من المبادرات تشمل تطبيق أطر قوية لحوكمة البيانات، وتنفيذ برامج تدريب دورية للموظفين، والحصول على الشهادات المهنية المعتمدة ذات الصلة، إلى جانب إجراء عمليات تدقيق داخلية وخارجية منتظمة لتعزيز معايير حماية البيانات ورفع مستوى الامتثال.

٤. تمكين الأفراد والمجتمعات: يستثمر بنك الدوحة بشكل فاعل في تطوير رأس المال البشري، ويحرص على إحداث أثر إيجابي ومستدام في المجتمعات التي يخدمها، وتشمل مجالات التركيز الرئيسية ضمن هذا المحور ما يلي:

- أ. تطوير رأس المال البشري: يلتزم البنك باستقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها عبر تعزيز التنوع والشمول، بما في ذلك توسيع مشاركة المرأة على مختلف المستويات التنظيمية، وتوفير برامج تدريب وتطوير متقدمة، وتعزيز مشاركة الموظفين واندماجهم المؤسسي، كما يسعى البنك على زيادة نسبة الكوادر القطرية ضمن القوى العاملة، وإتاحة فرص مستدامة لتنمية مهاراتهم وتطوير قدراتهم المهنية. ويؤكد بنك الدوحة التزامه الرامخ بدعم التقطير من خلال إعداد قيادات قطرية مستقبلية، وتعزيز منظومة التعاقب الوظيفي.



ورغم عدم وجود سياسة داخلية رسمية مستقلة للتطوير، يلتزم البنك بمتطلبات وزارة العمل بدولة قطر التي تحدد نسبة ٢٠٪. وقد حدّد هدفاً داخلياً للوصول إلى نسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٢٨، وتجاوز البنك هذا الهدف بتحقيق نسبة ٢٦٪ للتطوير في عام ٢٠٢٥.

ويولي البنك أولوية قصوى لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها، ويلتزم بالامتثال الكامل لقوانين العمل في جميع الدول التي يعمل بها. مع ضمان المعاملة العادلة والمتساوية لجميع الموظفين، ويحظر البنك بشكل قاطع عمالة الأطفال والعمل القسري في جميع عملياته.

وخلال عام ٢٠٢٥، لم تُسجَل أي حوادث أو شكاوى تتعلق بالتمييز أو التحرش أو انتهاكات حقوق الإنسان لدى إدارة علاقات الموظفين، وتُنظّم علاقة العمل في بنك الدوحة بموجب عقود واضحة ومحددة، ويحرص البنك على الالتزام بقوانين العمل في جميع الولايات القضائية التي يعمل ضمنها، كما لا يتسامح البنك مطلقاً مع أي ممارسات تمييز أو تفرّج أو تحرّش في بيئة العمل، ويطبق مجموعة من السياسات الداخلية التي تضمن بيئة عمل قائمة على الاحترام، وبما يتوافق مع قوانين العمل القطرية، ويمكن الرجوع إلى تقرير الاستدامة المنشور للاطلاع على بيانات تفصيلية إضافية.

يُعد بنك الدوحة جهة عمل قائمة على مبدأ تكافؤ الفرص، ورغم عدم توفر سياسة رسمية مستقلة للتنوع والشمول في الوقت الراهن، يلتزم البنك بالقوانين الوطنية للعمل ويطبّق ممارسات داخلية للتنوع تتماشى مع متطلبات الجهات الحكومية.

وقد حدّد البنك هدفاً داخلياً لرفع نسبة تمثيل المرأة إلى ٣٥٪ من إجمالي القوى العاملة بحلول عام ٢٠٢٨، في حين تبلغ نسبة الموظفات حالياً ٣١٪.

كما يحرص البنك تقدماً منتظماً نحو تحقيق مستهدفات مصرف قطر المركزي المتعلقة بتوظيف الأشخاص من ذوي الإعاقة، حيث تبلغ النسبة الحالية ٢٠٪، مع استمرار الجهود للوصول إلى حد ٢٥٪، وسيواصل البنك الإفصاح على أساس ربع سنوي عن مستوى امتثاله لمتطلبات مصرف قطر المركزي، مع ضمان إبراز خدماته المصرفية الشاملة عبر مختلف المنصات الإعلامية ومن خلال الإفصاحات ذات الصلة.

ب. الأثر المجتمعي والمسؤولية الاجتماعية للشركات: ينطلق بنك الدوحة من رؤية للإزدهار تتجاوز الحدود الجغرافية، وتسعى إلى إحداث أثر إيجابي يعود بالنفع على الأفراد والمجتمعات والبيئة على حد سواء، ويحرص البنك على ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين موظفيه وأصحاب المصلحة، والاستثمار في الدولة بما يساهم في تعزيز مؤشر التنمية البشرية لدولة قطر.

ولأنّعد المسؤولية الاجتماعية للشركات نشاطاً تكميلياً أو اختيارياً، بل تشكّل جزءاً أصيلاً من رسالة البنك ونهجه العملي، ويجسّد البنك هذا الالتزام من خلال دعم المجتمع وشركائه بما يتجاوز الأهداف المالية، وتوجيه الموارد اللازمة لتلبية احتياجات المجتمع القطري وتعزيز أولوياته التنموية.

وخلال عام ٢٠٢٥، واصل بنك الدوحة جهوده في مجالي العمل الإنساني والمجتمعي، مؤكداً التزامه بدعم مجموعة واسعة من الجهات والمؤسسات الخيرية والتطوعية، كما واصل البنك مساهمته في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية، فاستناداً إلى قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨، يقوم البنك باحتساب مخصص من الأرباح المحتجزة لمساهمته في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية، بنسبة ٢,٥٪ من صافي الأرباح الموحدة المُعلن عنها سنوياً.

وفي إطار التزامه المستمر بإحداث أثر مستدام وذو قيمة، قام بنك الدوحة بتحديث استراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية للشركات، بما يضمن مواضعها بشكل أوّثق مع الاحتياجات المجتمعية المتغيرة والأولويات الوطنية، ويهدف هذا النهج المُحدّث إلى ضمان أن تبقى مبادرات البنك ذات صلة وقابلة للقياس وذات أثر ملموس بما يعكس أفضل الممارسات العالمية في مجال الاستدامة ويتماشى في الوقت ذاته مع أهداف التنمية المحلية.



ومن خلال إعادة تقييم مجالات التركيز وتعزيز الشراكة والتفاعل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، يسعى البنك إلى تعظيم فعالية برامجه في مجال المسؤولية الاجتماعية وترسيخ دوره كمؤسسة مسؤولة ذات إسهام مؤثر في دولة قطر وخارجها، ومن أبرز مبادرات بنك الدوحة في هذا المجال:

- اليوم الرياضي
- حملات التبرع بالدم
- التوعية بسرطان الثدي
- حملات التوعية بمرض السكري
- يوم الأرض
- دعم التعليم للشباب من خلال برامج الرعاية

٥. تحقيق نمو مستدام: يسعى بنك الدوحة على دفع مسار النمو المستدام من خلال تمويل ودعم الأنشطة والأعمال التي تحقق أثراً بيئياً واجتماعياً إيجابياً، إلى جانب تحقيق أداء مالي قوي، ويشمل هذا المحور مجالات التركيز الرئيسية التالية:

أ. التمويل والاستثمار المسؤول: تعزيز توجيه رأس المال نحو المشاريع التي تدعم الانتقال إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونية، وذلك استناداً إلى أهداف واضحة ومحددة للتمويل المستدام على المدى القصير والطويل، وفي ديسمبر ٢٠٢٥ أعلن بنك الدوحة عن نجاحه في تسعير سندات مستدامة بقيمة ٥٠٠ مليون ريال قطري، كما يستعد البنك لإطلاق مراجعة شاملة لمحفظته الاستثمارات الحالية لتقييم مدى توافقها وأهليتها وفق معايير الاستدامة المعتمدة.

➤ دمج مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ومخاطر المناخ ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية في بنك الدوحة:

انسجماً مع التزامه الراسخ بتعزيز حوكمة المخاطر، قام بنك الدوحة بتوسيع إطار تحديد المخاطر وتقييمها ليشمل مجموعة من المخاطر الناشئة، وخلال عام ٢٠٢٤، اعتمد البنك رسمياً إدماج مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ومخاطر المناخ، ومخاطر الاحتيال، ومخاطر التكنولوجيا، ومخاطر الالتزام، ومخاطر الحوكمة، ومخاطر المشاريع، والمخاطر الاقتصادية الكلية، والمخاطر القانونية ضمن منظومة إدارة المخاطر المؤسسية، ويُعد إطار إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية (ESCRM) إطاراً منهجياً متكاملًا يهدف إلى دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمناخية ضمن العمليات التشغيلية للبنك وممارسات إدارة المخاطر لديه، وقد تم تطوير هذا الإطار استناداً إلى مبادئ مصرف قطر المركزي، ومبادئ المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

اعتمد بنك الدوحة نموذجاً مترابطاً في تطبيق إطار إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية (ESCRM)، يقوم على (٣) مكونات أساسية:

- ✓ المستوى المؤسسي: تحديد مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG Risk) ضمن عملية تقييم الأهمية المزدوجة (Double Materiality)، وتُصنّف المخاطر المناخية باعتبارها أحد مكونات هذه المخاطر، وتخضع لتقييم معمق من خلال تقييم المخاطر المناخية (CRA)، التي تركز بصورة رئيسية على العمليات التشغيلية للبنك ومحفظته أصوله.
- ✓ مستوى المعاملة الفردية: معالجة المخاطر البيئية والاجتماعية (E&S Risk) من خلال تقييمات عبر نظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS)، وتُسهم مخرجات هذا النظام في تغذية عملية تقييم المخاطر المناخية (CRA) الخاصة بمحفظته العملاء، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر المناخ وقدرات التكيف، كما ترتبط هذه المخرجات مباشرة بموضوع إدارة المخاطر ضمن إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ويوجه خاص مخاطر الائتمان.
- ✓ الأطر والعمليات المعتمدة: اعتماد مجموعة من الأطر والعمليات المتكاملة لتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية، بما يضمن نهجاً شاملاً وفعالاً في التعامل مع هذه المخاطر.

أجرى بنك الدوحة تقييماً متكاملًا للمخاطر المناخية، شمل نمذجة سيناريوهات متعددة، بهدف قياس مستوى تعرض محفظة القروض لكل من المخاطر المناخية المادية ومخاطر التحول. وقد تم تنفيذ هذه التقييمات بما يتوافق مع الأطر والمعايير الدولية ذات الصلة، مثل فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، مع الأخذ في الاعتبار سيناريوهات مناخية متعددة، بما في ذلك السيناريوهات الصادرة عن شبكة تخضير النظام المالي (NGFS)، وتسهم النتائج المستخلصة من هذه التحليلات في توجيه استراتيجية البنك لمخاطر الائتمان، وتحديد سقوف التعرضات القطاعية، ودعم ممارسات الإقراض المرتبطة بالاستدامة، كما تم إدماج مخرجات تقييم المخاطر المناخية ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية المعتمد في البنك، بما يتيح اتخاذ قرارات مدروسة على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي، ويشمل ذلك:

- ✓ تقييم مخاطر الائتمان: إدماج المخاطر المناخية في تقييمات المقرضين، لا سيما في القطاعات ذات الأثر المرتفع.
  - ✓ إدارة التعرضات القطاعية: استخدام بيانات المخاطر المناخية لتعديل السقوف القطاعية، وتوجيه استراتيجيات الإقراض بما ينسجم مع أهداف البنك في مجال الاستدامة.
  - ✓ اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات: تطبيق سيناريوهات مناخية متعددة لتقييم متانة محفظة الأصول تحت مسارات مناخية مختلفة، دعماً لتخطيط المخاطر على المدى الطويل.
  - ✓ الحوكمة والرقابة: تقديم نتائج تقييم مخاطر المناخ بشكل دوري على لجنة التدقيق والالتزام والمخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية. بما يضمن إشرافاً فعالاً على مستوى مجلس الإدارة ومواءمة مع المتطلبات التنظيمية.
- ويشمل تقرير الاستدامة الصادر عن البنك جميع متطلبات الإفصاح المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وهو متاح عبر الموقع الإلكتروني للبنك.

#### ➤ صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية :

قام بنك الدوحة بالمساهمة بمبلغ ٢١/٢٨٦ مليون ريال قطري لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية، وهي تمثل نسبة ٢,٥٪ من صافي أرباح البنك السنوية عن عام ٢٠٢٤ تماشياً مع القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته، علماً بأنه سيتم تحديد مساهمة البنك لصالح صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية عن عام ٢٠٢٥ بعد اعتماد نتائج أعمال البنك خلال عام ٢٠٢٦.

#### ➤ فروع البنك ومكاتب التمثيل والشركات التابعة:

فعلى الصعيد المحلي بلغ إجمالي عدد شبكة الفروع المحلية العاملة داخل دولة قطر (١٥) فرعاً و(٣) فروع إلكترونية، وبلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (٨٠) جهازاً من ضمنها (٥) أجهزة للفروع الخارجية، وعلى الصعيد الدولي، يوجد للبنك (٤) فروع خارجية منها فرع في إمارة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرع في دولة الكويت وفرعين في كل من مومباي وكوتشي في دولة الهند، هذا بالإضافة إلى (٨) مكاتب تمثيلية في كل من سنغافورة وتركيا واليابان والصين والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا وبنجلاديش ونيبال.

كما يمتلك البنك أيضاً شركتي الدوحة للتمويل المحدودة وبنك الدوحة للأوراق المالية المحدودة، وهي مسجلة في جزر الكايمان، وكذلك شركة شرق للتأمين مسجلة في مركز قطر للمال، وهي جميعها شركات تابعة مملوكة للبنك بالكامل، بالإضافة إلى حصة استراتيجية بنسبة ٣٥,٢٩٪ من رأس مال إحدى شركات الوساطة الهندية تسمى بشركة الدوحة للوساطة والخدمات المالية وتمارس نشاطها في أعمال الوساطة وإدارة الموجودات.

**محمد بن جبر آل ثاني**

فهد بن محمد بن جبر آل ثاني  
رئيس مجلس الإدارة

**محمد بن جبر آل ثاني**

## تقرير تأكيد الممارس المستقل لمساهمين بنك الدوحة (ش.م.ع.ق)

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقاً لقرار الهيئة رقم (5) لسنة 2016 كما في 31 ديسمبر 2025 ("متطلبات الهيئة"/"المتطلبات").

### مقدمة

عملاً بمتطلبات المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود حول تقييم مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات الهيئة ("تقييم مجلس الإدارة") لبنك الدوحة (ش.م.ع.ق) ("البنك") كما في 31 ديسمبر 2025.

### مسؤوليات مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن إعداد "تقييم مجلس الإدارة" والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (4) من النظام.

ويعد مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن ضمان التزام البنك بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، وإعداد "تقييم مجلس الإدارة".

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً أيضاً عن تحديد مجالات عدم الالتزام والميزات ذات الصلة في الحالات التي تم التخفيف من آثارها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث تضمن عند تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، بما في ذلك الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

### مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد استرعى انتباهنا أي يجعلنا نعتقد بأن "تقييم مجلس الإدارة" لا يُظهر بصورة عادلة، ومن كافة النواحي الجوهرية، التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

لقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي لمهام التأكيد رقم (3000) (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد استرعى انتباهنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن "تقييم مجلس الإدارة"، في مجمله، لم يُعرض بشكل عادل، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المتبعة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقم بتنفيذ إجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها تنفيذها فيما لو كانت هذه المهمة هي مهمة تأكيد معقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف الجوهري في "تقييم مجلس الإدارة"، سواء كان ناتجاً عن احتيال أو خطأ، والتعامل، والاستجابة للمخاطر المقيمة حسبما تقتضيه الظروف. ويعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل نطاقاً بشكل أساسي من مهمة التأكيد المعقول، سواء فيما يتعلق بإجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، أو الإجراءات المنفذة استجابةً للمخاطر المتوقعة. وبناء على ذلك، لا نبدى استنتاج تأكيد معقول حول ما إذا كان "تقييم مجلس الإدارة"، في مجمله، قد تم تقديمه بشكل عادل، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر، ص.ب. 6689، الدوحة، قطر  
هاتف: +974 4419277 ، فاكس: +974 44677528

## مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد (تتمة)

تم تنفيذ الإجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات، وملاحظة العمليات المنفذة، وفحص المستندات، وتقييم مدى ملاءمة سياسات الإبلاغ المعتمدة لدى البنك، والمطابقة مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، والإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات.
- أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات "تقييم مجلس الإدارة" مقابل متطلبات المادة رقم 4 من النظام؛
- موافقة المحتويات ذات الصلة لـ "تقييم مجلس الإدارة" مع السجلات الأساسية التي يحتفظ بها البنك؛ و
- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لـ "تقييم مجلس الإدارة"؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

## استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة الموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة، بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

## القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لتبني المتطلبات الحوكمية والقانونية على تطبيق الإجراءات، وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، لمدى فعالية تنفيذ إجراء الالتزام، وفي حالات معينة قد لا تحتفظ هذه الإجراءات بمسار تدقيق. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الالتزام يتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان لآخر ومن دولة لأخرى، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن المقارنة بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص "تقييم مجلس الإدارة" والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة غير المشروع للضوابط، فقد تحدث تحريفات جوهرية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

## المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من التقرير السنوي (ولكن لا تشمل "تقييم مجلس الإدارة")، والذي من المتوقع أن يتم توفيره لنا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجاتنا حول "تقييم مجلس الإدارة" لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول "تقييم مجلس الإدارة"، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل جوهري مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل جوهري.

إذا استنتجنا وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك.

عندما نقرأ التقرير السنوي، إذا استنتجنا وجود تحريف جوهري فيه، فإننا مطالبون بإبلاغ الأمر للمسؤولين عن الحوكمة.

## التأكيد على الأمر

دون تعديل استنتاجنا، نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح (1) في "تقييم مجلس الإدارة" أن الهيئة قد أصدرت "نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية" بموجب قرار الهيئة رقم (5) لسنة 2025 ("نظام الحوكمة الجديد")، والذي بدأ العمل به اعتباراً من 17 أغسطس 2025، وقد ألغى النظام الجديد قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016 المتعلق بإصدار نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي. وتم منح الشركات مهلة مدتها سنة واحدة من تاريخ سريان النظام الجديد للالتزام بأحكامه.

ويتمثل نطاق عملنا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 في تقديم استنتاج تأكيد محدود بشأن امتثال البنك لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016، وليس بشأن الامتثال لنظام الحوكمة الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في 17 أغسطس 2025. ونؤكد كذلك أن نطاق عملنا لا يشمل تقييم جهازية البنك للامتثال لمتطلبات نظام الحوكمة الجديد.

## الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة للالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، ومن كافة النواحي الجوهرية، التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في 31 ديسمبر 2025.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر  
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155



وليد تهيموني

سجل مراقبي الحسابات رقم 370  
الدوحة، دولة قطر  
25 فبراير 2026



## تقرير تأكيد الممارس المستقل إلى السادة مساهمي بنك الدوحة (ش.م.ع.ق)

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2025

### المقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة 11 من نظام حوكمة الشركات المدرجة ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (5) لسنة 2025، قمنا بإجراء ارتباط تأكيد معقول بشأن "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" لبنك الدوحة (ش.م.ع.ق) وشركائه التابعة (معا "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2025 استناداً إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريبواي ("إطار عمل لجنة المنظمات الراعية").

### مسؤوليات مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

إن مجلس إدارة المجموعة مسؤول عن عرض "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية"، والذي يشتمل على:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية؛
- وصف عملية تحديد العمليات الجوهرية وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛ و
- تقييم مدى خطورة أوجه القصور في التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة، إن وجدت، والتي لم يتم معالجتها كما في 31 ديسمبر 2025.

سيستند التقييم الوارد في تقرير مجلس الإدارة على العناصر الآتية المدرجة في مصفوفات التحكم في المخاطر المقدمة من إدارة المجموعة:

- أهداف ضوابط الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف ضوابط الرقابة.
- تصميم وتنفيذ ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة.

كما أن مجلس إدارة المجموعة مسؤول أيضاً عن إنشاء ضوابط الرقابة المالية الداخلية والحفاظ عليها بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على ضوابط الرقابة المالية الداخلية الكافية بحيث يضمن تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الضوابط على:

- الالتزام بسياسات المجموعة؛
- حماية موجوداتها؛
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الالتزام بالقوانين والضوابط المطبقة.

### مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء استنتاج للتأكيد المعقول استناداً إلى إجراءات التأكيد التي قمنا بها على "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي.

## مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد (تمة)

يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول حول تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، كما هو معروض في "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية"، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استناداً إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تعتبر العملية جوهرية في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار المعاملات، أو المبالغ الواردة في البيانات المالية الموحدة، مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمى البيانات المالية الموحدة. وتتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية في:

1	إقراض الشركات.	6	استلام الودائع.
2	إقراض الأفراد.	7	الموارد البشرية وجداول الرواتب.
3	دورة الشراء حتى الدفع.	8	دفتر الأستاذ العام وإعداد التقارير المالية والإفصاحات.
4	الخبزينة والاستثمارات.	9	تخطيط ومراقبة رأس المال.
5	التمويل التجاري.		

تضمنت عملية التقييم أيضاً تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل لضوابط الرقابة على مستوى المنشأة وضوابط الرقابة العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط رقابة التطبيقات.

إن مهمة التأكيد لإبداء استنتاج تأكيد معقول بشأن "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" استناداً إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية وعلى النحو الوارد في تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، تتضمن تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول العرض العادل للتقرير. - تشمل الإجراءات التي قمنا بها حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية ما يلي:

- التوصل إلى فهم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية؛
- تقييم المخاطر في حال وجود ضعف جوهري؛ و
- فحص وتقييم مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية بناءً على المخاطر التي تم تقييمها.

خلال أدانتنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لضوابط الرقابة وقمنا بتقييمها:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- أنشطة المراقبة

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف جوهري لمدى ملاءمة التصميم و التشغيل، سواءً كان ناتجاً عن احتيال أو خطأ. كما تضمنت إجراءاتنا تقييم المخاطر المتمثلة في عدم تصميم ضوابط الرقابة بشكل مناسب أو عدم تشغيلها بشكل فعال لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة ذات الصلة المذكورة في "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية". للبنك على المستوى المنفصل. تضمنت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية للضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق أهداف ضوابط الرقابة ذات الصلة.

و تشمل مهمة التأكيد من هذا النوع تقييم رأي مجلس الإدارة بشأن مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ملائمة بناءً على الظروف المحيطة. يُعد مستوى التأكيد المعقول أقل من مستوى التأكيد المطلق.

نعتمد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لاستنتاجنا بشأن تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية.

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

#### مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة الصادرة عن مصرف قطر المركزي. تشمل ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لمنشأة ما تلك السياسات والإجراءات التي:

- 1) تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة.
- 2) تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقاً للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة.
- 3) تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.

#### القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة لتلك الضوابط، فقد تحدث تحريفات جوهرية ناتجة عن احتيال أو خطأ ولا يتم كشفها، مما قد لا يمنع أو يكشف جميع حالات الاستخدام غير المصرح به للموجودات التي قد تؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية الموحدة. كما أن التقييم التاريخي لتصميم وتنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية قد لا يكون ذا صلة بالفترات المستقبلية إذا طرأت تغييرات على الظروف أو إذا تراجع مستوى الالتزام بالسياسات والإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية أو أن تغفل بسبب التغييرات في الظروف، أو قد تتدهور درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والمعمول بها كما في 31 ديسمبر 2025 والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج باثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

#### المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من "التقرير السنوي" (باستثناء تقرير "تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة")، والذي نتوقع أن يتم إتاحتها لنا بعد تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن رأينا عن "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي رأي بأي شكل للتأكيد عليها.

تتخصص مسؤوليتنا، فيما يتعلق بمهمة التأكيد بشأن "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية"، في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل جوهري مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل جوهري.

إذا استنتجنا وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى إجراءاتنا، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك.

عندما نقرأ التقرير السنوي، إذا استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا عليه، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

## الاستنتاج

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للمجموعة على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية بحسب ما هو موضح في تقرير مجلس الإدارة، قد تم عرضه بصورة عادلة، ومن كافة النواحي الجوهرية، كما في 31 ديسمبر 2025.

عن برايس وترهاوس كوبرز - فرع قطر  
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155



وليد تهتموني  
سجل مراقبي الحسابات رقم 370  
الدوحة، قطر  
25 فبراير 2026

